مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير الاستقرار المالي
2022

www.centralbank.ae

المحتويات

كلمة المحافظ 04

الموجز التنفيذي 07

الجزء الأول: البيئة المالية الكلية

1.1 التطورات المالية الكلية 10

2.1 أسواق الأصول 16

الجزء الثاني: تقييم النظام المصرفي في دولة الإمارات

1.2 تقييم القطاع المصرفي 24

2.2 الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط في العام 2022 35

الجزء الثالث: تقييم المؤسسات المالية غير المصرفية والبنية التحتية المالية في دولة الإمارات

1.3 المؤسسات المالية غير المصرفية 44

2.3 البنية التحتية المالية 49

المرفق

المؤشرات المصرفية الرئيسية 55

كلمة معالي خالد محمد بالعمى
محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

شهد النظام المالي في دولة الإمارات خلال العام 2022، انتعاشاً بحسب المقاييس المالية الرئيسية، وحافظ على مرونته وعاد إلى حالة النمو التي كانت سائدة قبل الجائحة، وذلك نتيجة لتوفر البيئة الاقتصادية الكلية المحلية المواتية، وظروف التمويل والسيولة القوية. وبالتوازي مع تعافي الاقتصاد، أنهى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (المصرف المركزي) معظم تدابير الدعم المؤقتة ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة التي أطلقها المصرف المركزي لمواجهة تداعيات جائحة "كوفيد-19".

ورغم ظروف تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي في عام 2022، واصل اقتصاد الإمارات أداءه القوي وقدرته على مواكبة التطورات، حيث حقق الناتج الاقتصادي الوطني انتعاشاً، وظلت ظروف الاستقرار المالي في الدولة عموماً مواتية، خاصة بعد أن أسهمت ظروف الاقتصاد الكلي الأساسية القوية في الدولة في تعويض التأثير الذي فرضته بيئة أسعار الفائدة المرتفعة.

ومع ذلك، لا يزال المصرف المركزي حريصاً على الالتزام بمعالجة نقاط الضعف المحتملة، نظراً للتوقعات العالمية للعام 2023 التي لا تزال تهدد بمخاطر حدوث تطورات معاكسة. وتشمل العوامل الرئيسية المحركة للمخاطر على وجه الخصوص، تشديد الظروف المالية التي تؤثر على تكاليف خدمة الدين والطلب على الائتمان الجديد، يضاف إلى ذلك ضغوط التضخم المستمرة التي تؤثر على الدخل المتاح، والتوترات الجيوسياسية السائدة وما يرتبط بها من حالة انعدام اليقين في الأسواق المالية العالمية وبعض النظم المصرفية.

وعند النظر إلى المستقبل الماثل أمامنا، وحرصاً على تسهيل التحوّل الرقمي لنماذج الأعمال داخل القطاع المالي، أطلق المصرف المركزي برنامجاً واسع النطاق لتحول البنية التحتية المالية، نتيجة لأهمية الرقمنة واستدامة القطاع المالي ودورهما المحوري في الحفاظ على القدرة التنافسية ومرونة النظام المالي والاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

وأولى المصرف المركزي أهمية قصوى للاستدامة، مركزاً في ذات الوقت على تعزيز مرونة النظام المالي في مواجهة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، إلى جانب دعم التحوّل العالمي إلى اقتصاد مستدام. وذلك تماشياً مع التزام الدولة باستضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (كوب 28) في 2023، وهو العام الذي اختارته دولة الإمارات رسمياً "عام الاستدامة".

ويواصل المصرف المركزي التزامه بضمان محافظة الدولة على قطاع مالي مستقر ومبتكر ومستدام. وعلى ضوء الأوضاع الاقتصادية والمالية والجيوسياسية المعقدة في العام المقبل، ستكون جهود البنوك المركزية على مستوى العالم، بما في ذلك المصرف المركزي، مهمّة للغاية في حماية وتعزيز اقتصاد ونظام مالي مرن ومستدام.

الموجز التنفيذي

شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2022 تباطؤاً في النمو نظراً لارتفاع التضخم، وتشديد الأوضاع المالية، واستمرار التوترات الجيوسياسية. ورغم هذه الظروف الصعبة على مستوى العالم، تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة بلغت 7.9% في دولة الإمارات خلال العام، إذ يعزى ذلك إلى الانتعاش القوي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والتوسع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي النفطي.

وكان الانتعاش في دولة الإمارات مدعوماً برفع قيود "كوفيد-19"، وعودة السياحة والخدمات والقطاعات الأخرى غير النفطية إلى سابق عهدها، فضلاً عن التأثير الإيجابي للأحداث المهمة عالمياً في المنطقة، ومنها على سبيل المثال استضافة "إكسبو 2020 دبي" وتنظيم كأس العالم في قطر 2022. ومع ذلك، يُتوقع أن تشهد الآفاق المستقبلية الاقتصادية العالمية والمحلية تراجعاً خلال العام 2023.

وتشمل المخاطر الناشئة والتي تواجه النظام المالي في دولة الإمارات، تباطؤ النمو العالمي، واستمرار ضغوط التضخم، والتقلبات الشديدة للأسواق المالية العالمية، وآثار ارتفاع أسعار الفائدة على المقترضين والاستثمارات. وبدوره يؤدي تزايد تبنّي الرقمنة في القطاع المالي إلى مزيد من التركيز على الأمن السيبراني الفعال، وتصميم نماذج أعمال متوافقة مع ذلك.

لقد استفاد النظام المصرفي في دولة الإمارات من تعافي الاقتصاد الكلي للدولة في 2022. وتجاوزت ربحية القطاع مستويات ما قبل الجائحة، وسط ارتفاع صافي دخل الفوائد، وانخفاض مخصصات الانخفاض في القيمة. وظلت ظروف التمويل والسيولة مناسبة للغاية، بينما حافظ القطاع على رسملة جيدة، في حين حقق نمو الائتمان انتعاشاً، وتحديداً القروض للقطاع الخاص، الأمر الذي يسهم في دعم الانتعاش بعد الجائحة.

وأكدت اختبارات القدرة على تحمل ضغط الملاءة والسيولة التي أجراها المصرف المركزي على البنوك في الدولة على استقرار القطاع المصرفي بشكل عام. واعتمدت الاختبارات الرقابية الخاصة بقياس قدرة البنوك في دولة الإمارات على تحمل الضغط لتقييم مرونتها في مواجهة السيناريوهات السلبية لارتفاع التضخم وتفشي حالة انعدام اليقين في الأسواق العالمية. وأشارت النتائج إلى أنه يمكن للنظام المصرفي عموماً، تحمّل هذه السيناريوهات السلبية الافتراضية من منظور رأس المال والسيولة، مع الاستمرار في دعم الاقتصاد من خلال الحفاظ على عرض الائتمان للمقترضين في الدولة.

وظل قطاع التأمين في دولة الإمارات سليماً بشكل احترازي عموماً، كما شهد نمواً مستداماً للأعمال، حيث تجاوز الحجم الإجمالي لأقساط التأمين المكتتبة مستويات ما قبل الجائحة. وتعافى قطاع الصرافة في الدولة أيضاً بشكل أكبر وسط انتعاش الأنشطة التجارية غير النفطية. أما قطاع شركات التمويل، فقد حافظ على مرونته بشكل عام، رغم تسجيل انكماش إضافي في أحجام الأعمال.

وحافظت نظم الدفع التي يديرها المصرف المركزي على متانتها في العام 2022، وتمكنت من معالجة أعدادٍ متزايدة من المعاملات، وجاء ذلك مدفوعاً بالنمو الاقتصادي وازدياد تبني حلول الرقمنة. وأخيراً، خلُص التقرير إلى أن التحوّل إلى اقتصاد عالمي أكثر استدامة، يتطلبُ من المؤسسات المالية إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ بشكل أفضل، وتكييف نماذج أعمالها مع فرص التمويل المستدامة.

01 البيئة المالية الكلية

1.1 التطورات المالية الكلية

سجّل النمو العالمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضاً في عام 2022، ويعد هذا انعكاساً للزيادة الحقيقية في معدلات أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، وتشديد الأوضاع المالية، وتزايد أحوال انعدام اليقين بسبب التحديات الجيوسياسية، وتأثير الاضطرابات التي طالت سلاسل التوريد العالمية. ومع ذلك، برز الاقتصاد في دولة الإمارات كواحد من أسرع الاقتصادات نمواً حول العالم، حيث تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت 7.9%. ولا يزال النظام المالي للدولة قوياً ومرناً، وتجلى ذلك من خلال قدرته على دعم الاقتصاد المحلي. وفي العام 2022، ظلّت الدورات المالية الكلية للدولة في مستويات مستقرة، مع عدم وجود دليل واضح يدل على ارتفاع حاد في مستويات الائتمان، أو الاتجاه نحو اتخاذ وضع محايد. وظل هيكل التمويل ونمو الائتمان الخاص في النظام المصرفي في دولة الإمارات يتمتعان بقوتهما، خاصة مع نمو حجم ودائع المقيمين بمستوى تجاوز نمو الائتمان.

الاقتصاد العالمي

رغم ضعف النمو الاقتصادي، وصل التضخم إلى مستويات عالية في العديد من الدول في العام 2022. ومن المقدّر بحسب صندوق النقد الدولي أن يشهد النمو العالمي تباطؤاً من الاتجاه طويل الأجل إلى 3.4% في العام 2022، ويعزى ذلك لارتفاع معدلات أسعار الفائدة العامة لكبح التضخم، وتشديد الأوضاع المالية، وازدياد أحوال انعدام اليقين نتيجة للظروف الجيوسياسية السائدة، وعودة ظهور "كوفيد – 19" في الصين. ومع ذلك، فقد أدى قرار الصين لإعادة فتح منافذها في نهاية العام إلى زيادة احتمالية العودة السريعة للنشاط الاقتصاد العالمي. ورغم ضعف النشاط الاقتصادي الذي يعاني منه العالم، ظلّ التضخم مرتفعاً في معظم الاقتصادات، ويُتوقّع أن يظلّ أعلى من المستويات التي تستهدفها البنوك المركزية على المدى القريب إلى المتوسط.

ولا يزال هناك حالة من عدم اليقين بشأن الآفاق الاقتصادية للعام 2023 نتيجة عوامل عدة، من أبرزها الصراع المستمر في أوكرانيا، وزيادة احتمالية حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي، ومخاطر خفض إنتاج النفط العالمي. ويتوقع صندوق النقد الدولي حدوث تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي إلى 2.8% في العام 2023، في ظل استمرار تشديد مواقف السياسة النقدية، والتقلب المستمر في أسعار السلع الأساسية الدولية، والتوترات الجيوسياسية التي تواصل التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي. وتشير التوقعات إلى أن العام 2024 قد يشهد ارتفاع النمو العالمي بشكل هامشي قد يصل إلى 3.0%، لكن لا يزال هناك عدم يقين بشأن الآفاق الاقتصادية المستقبلية.

الرسم البياني 1.1.1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي

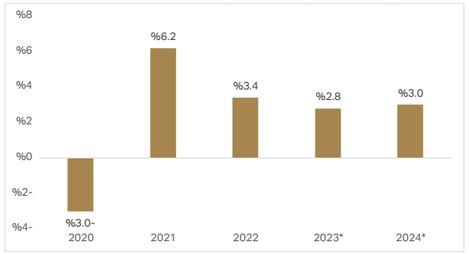

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل 2023
*التوقعات

اقتصاد دولة الإمارات

كان اقتصاد دولة الإمارات أحد أسرع الاقتصادات نمواً في العام 2022، ويعزى الفضل في ذلك إلى إزالة معظم القيود التي فُرضت خلال جائحة "كوفيد – 19"، وتعافي قطاعي السفر والسياحة العالميين، وازدهار قطاعي العقارات والإنشاءات والتصنيع، وزيادة النشاط المرتبط بالفعاليات العالمية، مثل إكسبو 2020 دبي وكأس العالم في قطر. وشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة زيادة بنسبة 7.9% في العام 2022، مقارنة بـ 4.4% في العام 2021. ونتج هذا النمو عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بنسبة 7.2%، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بنسبة 9.5%. ويتوقع المصرف المركزي تباطؤاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2023 ليصل إلى 3.9%، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الإنتاج النفطي، وتسجيل نمو أكثر اعتدالاً في القطاع غير النفطي، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي بنسبة 3.0% و4.2% على التوالي.

الرسم البياني 2.1.1: إجمالي معدلات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وغير النفطي لدولة الإمارات

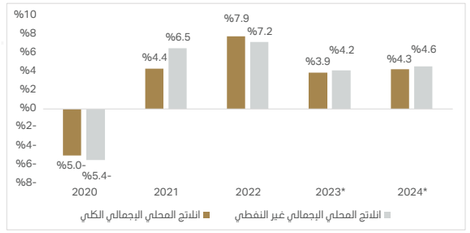

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2015-2022) وتوقعات*
المصرف المركزي (2023-2024)

وارتفع متوسط التضخم الكلي في دولة الإمارات إلى 4.8% في عام 2022، ليواكب الاتجاهات العالمية، ولكنه ظلّ أقل بكثير من المتوسط العالمي. وتأثرت الأسعار بالتطورات الجيوسياسية التي تحدث في مناطق عديدة من العالم، والاضطرابات التي طالت سلاسل التوريد، وزيادة أسعار السلع الأساسية، لا سيّما النفط والمواد الخام والمواد الغذائية. وتم تسجيل أعلى الزيادات في أسعار النقل (24.1%)، والأغذية والمشروبات (7.5%)، والترفيه والرياضة والثقافة (15.8%)، والمطاعم وخدمات الإقامة (8.2%)، في حين ساعد الانخفاض في تكاليف الإسكان[1] في خفض التضخم، وكان لارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم دوراً في احتواء التضخم في الدولة.

تطورات الأسواق المالية

سجلت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في دولة الإمارات ارتفاعاً مضطرداً في العام 2022، وعلى نحو يتبع نظيرتها في الولايات المتحدة، ورفع المصرف المركزي سعر الفائدة، والذي يُعرف بسعر الأساس من 0.15% في بداية العام 2022 إلى 4.4% بنهاية العام. وعلى مستوى أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة، ظلت الفروق بين سعر الأساس والأسعار لليلة واحدة في هامش ضيق نسبياً خلال معظم العام.

وفي عام 2022، ظلت مبادلات مخاطر الائتمان للصناديق السيادية في أبوظبي ودبي عند مستويات منخفضة نسبياً مقارنة بمعدلاتها التاريخية.

الدورات المالية الكلية

بناءً على تحليل المؤشرات الثلاثة التالية للدورات المالية الكلية، ظلّ النظام المالي للدولة في منطقة مستقرة، مع عدم وجود دليل واضح على ارتفاع مستوى الائتمان، واتخاذ اتجاه نحو وضع محايد في الدورة المالية. وحافظ المصرف المركزي على مصد رأس المال الاحتياطي لمقابلة العوامل الدورية عند مستوى 0% في عام 2022.

مؤشر الدورة المالية لدولة الإمارات

يقيس مؤشر الدورة المالية[2] لدولة الإمارات الوضع الدوري لنظامها المالي بناءً على مؤشرات الائتمان وسوق العقارات والأسهم. ويرصد المؤشر حالات الانكماش والزيادة المفاجئة في أسعار الائتمان والأصول كمؤشر للتحذير من المخاطر النظامية. وتعكس القيمة المرتفعة للمؤشر في العام 2021 وأوائل العام 2022 ارتفاع أسعار العقارات في دبي، والنمو السريع في أسعار الأسهم في دبي وأبوظبي، وانتعاش نمو الائتمان بعد انتهاء جائحة "كوفيد – 19". ورغم استمرار المؤشر في التوسع، تراجع النمو في أسعار العقارات في النصف الثاني من عام 2022، مما أدى إلى تراجع المؤشر. وبعد الربع الأول من عام 2022، أظهرت الدورة علامات دالة على الانكماش، حيث أسهمت أسواق الأسهم بشكل سلبي، في حين كانت مساهمة قطاعي العقارات والائتمان الخاص إيجابية، وإن كانت بمستويات متناقصة.

الرسم البياني 3.1.1: مؤشر الدورة المالية لدولة الإمارات

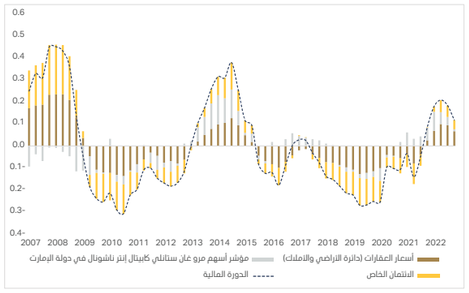

المصدر: تقديرات موظفي المصرف المركزي

[1] يتألف بشكل رئيسي من إيجارات المساكن.
[2] مؤشر الدورة المالية لدولة الإمارات هو مؤشر داخلي للمصرف المركزي، تم إنشاؤه على أساس منهجية مجلس إدارة المخاطر النظامية الأوروبية التي تجمع بين المتوسطات المتحركة لمعدلات النمو ربع السنوية الصافية للائتمان والعقارات وأداء سوق الأوراق المالية.

دورة الائتمان

إن تحليل معدل نمو الائتمان في القطاع الخاص مقارنةً مع مستوى النشاط الاقتصادي[3] يُشكّل أداةً للإشارة إلى الكشف عن أي تزايد للمخاطر النظامية وتضخّم في الاقتصاد مدفوع بالاقتراض المفرط سواءً من قبل الشركات والأفراد على حد سواء. وشهد ائتمان القطاع الخاص[4]، الذي يشمل الاقتراض من البنوك في الإمارات (70%) والسندات الصادرة عن كيانات في الإمارات (14%) وقروض لكيانات من الإمارات في الخارج (16%)[5]، زيادة بنسبة 2.2% على أساس سنوي. وجاء معظم النمو من الاقتراض من البنوك في الإمارات، حيث نما بنسبة 3.7% على أساس سنوي، في حين انخفض الاقتراض من الخارج وإصدارات السندات في العام 2022. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أعلى بكثير من نمو الائتمان، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وفي العام 2022، تقلصت فجوة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والتي يمكن أن تشير إذا كانت إيجابية إلى مخاطر عامة لارتفاع الائتمان، وتبلغ حالياً -26 نقطة مئوية تقريباً.

الرسم البياني 4.1.1: الائتمان الخاص على نطاق واسع إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

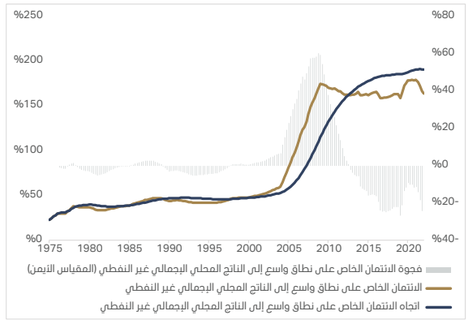

المصدر: تقديرات موظفي المصرف المركزي والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وبلومبيرغ

مؤشر اتجاه الاستقرار المالي

يجمع مؤشر اتجاه الاستقرار المالي في دولة الإمارات بين 18 مؤشراً[6] مالياً كلياً ذوي صلة بالنظام المالي للدولة. ويوضح المؤشر ذاته الخصائص المالية الكلية للاستقرار المالي. ويشير الرقم الإيجابي في هذا المؤشر إلى أوضاع مالية كلية داعمة، بينما يشير الرقم السلبي في المؤشر إلى أوضاع ضعيفة. وواصل المؤشر تحسناً بدأ في العام 2021، وتواصل حتى الربع الأول من عام 2022، بالتزامن مع مؤشر الدورة المالية لدولة الإمارات. أما المؤشرات التي أثرت بشكل إيجابي على المؤشر في العام 2022 فتمثلت في الانخفاض التاريخي في نسبة القروض إلى الودائع في النظام المصرفي في دولة الإمارات، في إشارة تدل على ظروف تمويل جيدة، وحدوث انتعاش قوي في أسعار العقارات بدبي.

الرسم البياني 5.1.1: مؤشر اتجاه الاستقرار المالي لدولة الإمارات

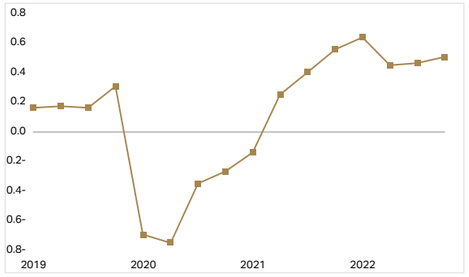

المصدر: تقديرات موظفي المصرف المركزي

[3] يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي هنا بدلاً من الناتج المحلي الإجمالي الكلي، حيث يعتبر هذا مقياساً أكثر دقة للنشاط الاقتصادي في الدولة عند مقارنته بمستويات الاقتراض، ويعتبر أداة شائعة في الدول الغنية بالموارد.

[4] يُعرّف إجمالي الائتمان الخاص بأنه إجمالي الائتمان المقترض من قبل القطاع الخاص المقيم في دولة الإمارات، بما في ذلك الكيانات المرتبطة بالحكومة، وباستثناء القطاع الحكومي.

[5] يتضمن افتراضات بشأن ائتمان الشركات من البنوك غير المقيمة في الدولة بناءً على بيانات السوق.

[6] يتم حساب الاتجاه الإحصائي باستخدام تقنية هودريك بريسكوت "HP Filter" من جانب واحد مع مقياس مرونة يساوي 400,000.

هيكل التمويل

يعد تحليل هيكل التمويل للقطاع المصرفي أمراً ضرورياً في تقييم التغيّرات المحتملة في مخاطر السيولة والتمويل. وللتعرّف على هذه المخاطر، يكون من المفيد التمييز بين الودائع المقيمة وغير المقيمة من الكيانات المالية وغير المالية وتمويل سوق رأس المال.

وحتى ديسمبر من عام 2022، شهدت نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية[7] انخفاضاً بمقدار 2.7 نقطة مئوية عن العام السابق، لتصل إلى 22.6%[8]. ويرجع ذلك أساساً إلى النمو القوي في الودائع المقيمة من الشركات والحكومات والأفراد. وتساعد مراقبة هيكل التمويل باستخدام هذا المؤشر على معرفة ما إذا كان نمو الائتمان ممولاً من مصادر مستقرة. وتشير هذه النسبة إلى قاعدة تمويل قوية ومستقرة للبنوك في الإمارات، وتعني أنها تتمتع بإمكانات عالية للحصول على الودائع المحلية والاحتفاظ بها، ما يعزز قدرتها على تسهيل نمو الائتمان المستقبلي المحتمل للاقتصاد.

الرسم البياني 6.1.1: نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية

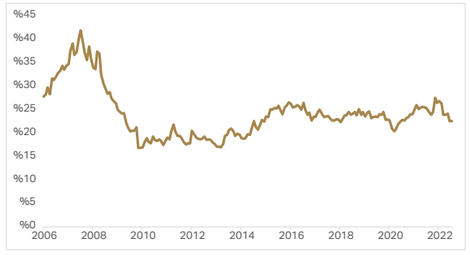

المصدر: تقديرات موظفي المصرف المركزي

المخاطر المالية الكلية العالمية

مع انتقال العالم من القيود التي فرضتها الجائحة ومخاطرها الكامنة، أصبح الصراع في أوكرانيا محور التركيز في أوائل العام 2022. وأدى ذلك إلى ظهور عنصر المخاطر الجيوسياسية، ليزيد من تعقيد مخاطر الاقتصاد الكلي الحالية التي يواجهها العالم. ومع أن سلاسل التوريد العالمية تكيفت جزئياً مع هذه الأوضاع، لا تزال الاضطرابات في العديد من الصناعات تسهم في فرض ضغوط على الأسعار.

وتتزايد المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، وخاصة أسواق الائتمان. فهناك عدد من العوامل التي تزيد من مخاطر الركود العالمي، نذكر منها تضاؤل رغبة المستثمرين للمخاطرة، خاصة في بعض الأصول عالية المخاطر، والتشديد المستمر للأوضاع المالية. وبدأ هذا الواقع في التأثير بالفعل على أسواق معينة أكثر من غيرها، لا سيّما في تدفقات رأس المال في الاقتصادات الحدودية والناشئة، والعملات، والمواقف المالية، في ضوء مستويات الدين العام المرتفعة بشكل كبير، وتكاليف الخدمات المصاحبة لها.

ومن شأن مخاطر استمرار التضخم المرتفع، لا سيّما في أسعار الغذاء والطاقة، أن تترك تأثيراً سلبياً على تكلفة المعيشة للأفراد، إضافة إلى الضغوط على إمكانية خدمة الديون، خاصة مع اقتراب أسعار الفائدة من أعلى مستوياتها منذ أكثر من عقد. ومن العوامل الحاسمة التي تؤثر على مخاطر الائتمان في العام 2023 والسنوات اللاحقة، درجة انعدام اليقين بشأن مسارات التضخم المستقبلية، والآثار طويلة المدى للتغيّرات الهيكلية للأوضاع الجيوسياسية.

ويبدي المصرف المركزي درجة عالية من الحذر في مراقبة هذه الاتجاهات المتطورة، وتحديد نقاط الضعف بشكل استباقي، وتخفيف المخاطر النظامية في النظام المالي لدولة الإمارات. بالإضافة لذلك، يستعين المصرف المركزي بمجموعة واسعة من أدوات السياسة التي تندرج تحت صلاحياته، بهدف التخفيف من المخاطر النظامية، وبالتالي الوفاء بمهمته المتمثلة في تعزيز الاستقرار المالي.

[7] يُصنّف المصرف المركزي الخصوم الأساسية بأنها ودائع مقيمة من الحكومات والشركات غير المالية والأسر، بينما يعتبر الباقي خصوماً ثانوية.

[8] القيمة المنخفضة تعني وجود حالة تمويل أكثر استقراراً للنظام المصرفي.

مجموعة العمل المالي (FINANCIAL ACTION TASK FORCE)

في مارس من عام 2022، وفي أعقاب تقرير التقييم المتبادل لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2020، صنّفت مجموعة العمل المالي (FATF)، باعتبارها الجهة الرائدة في وضع المعايير الدولية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، دولة الإمارات على أنها "دولة تخضع للمراقبة المتزايدة". وحدد تقرير التقييم المتبادل لدولة الإمارات العديد من الثغرات في إطار مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات، كما أقر بالحاجة إلى وقت لضمان تطبيق الإجراءات المطلوبة لإطار مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بطريقة فعالة وبشكل واضح.

ولا يعتبر تصنيف دولة الإمارات كدولة تحت المراقبة المتزايدة من قبل مجموعة العمل المالي حالة فريدة من نوعها على مستوى العالم. ومع أن هذا التصنيف قد يحمل معه آثاراً سلبية على القطاع المالي لبلد ما، إلا أن تأثيرها يعتمد على السمات الخاصة للنظام المالي في ذلك البلد، وقوة الخطة العلاجية الموضوعة لعلاج الثغرات. وبشكل عام، قد يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الامتثال للمؤسسات المالية المرخصة، وربما يؤثر على الأوقات اللازمة لمعالجة المدفوعات عبر الحدود بسبب متطلبات العناية الواجبة المعززة. أما من منظور أوسع، قد يؤدي التعرض الكبير لمخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب إلى إحداث خلل في التمويل المصرفي وتسعير الأصول مثل العقارات، ويمكن أن يُسبّب تقلباً في تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة[9]. وقد تؤدي هذه التأثيرات مجتمعة إلى تدهور الثقة في الأسواق المالية بمرور الوقت، وفي حالة دولة الإمارات، يمكن أن تؤثر سلباً على دور الدولة كمركز مالي إقليمي على المدى الطويل.

واستجابةً لتقييم مجموعة العمل المالي، وبهدف الحد من تعرض الدولة لمخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بذلت السلطات المحلية والقطاع الخاص جهوداً مشتركة منسقة إلى حد كبير من أجل تحقيق ما يلي:

- تأكيد الالتزام السياسي لدولة الإمارات وقدرتها التقنية على تعزيز نظام مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.
- تعزيز الإطار القانوني.
- تضمين الضوابط اللازمة لمعالجة متطلبات خطة العمل الواردة في تقرير التقييم المتبادل.
- ضمان الفعالية الشاملة لنظام مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في الدولة.

وعمدت السلطات الرقابية أيضاً إلى زيادة كثافة الرقابة والموارد البشرية لضمان الامتثال من قبل المؤسسات المالية المرخصة والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

وتم تنفيذ هذا العمل تحت قيادة ورعاية:

- اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة

وأظهرت دولة الإمارات أيضاً تحسناً واضحاً في التنسيق بين مختلف الجهات الوطنية لاستخدام المعلومات المالية على نطاق واسع، فضلاً عن التأسيس لتعاون دولي أكبر بشكل ملحوظ بجهود من المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

[9] بياجوش (Biagosch)، صندوق النقد الدولي، التطورات الحالية في القانون النقدي والمالي، المجلد الخامس، الفصل 14

وعلى مستوى المصرف المركزي، فقد تم في العام 2020 إنشاء إدارة مستقلة معززة بموارد جيدة لمواجهة غسل الأموال، وتطبيق نهج شامل قائم على المخاطر، بما يتماشى مع التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي، للرقابة على مخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب داخل الشركات الخاضعة للرقابة. وفي إطار هذا النهج، أجرت الإدارة خلال العام ذاته 107 عملية تفتيش ميدانية، فضلاً عن مراجعات لمواضيع مختلفة، وأنجزت مبادرات توعية شاملة حول المواضيع المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة، والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة. وأصدر المصرف المركزي أيضاً مذكرات إرشادية ومنهجيات لضمان امتلاك الشركات الخاضعة للرقابة أنظمة رقابية فعالة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وتأكيداً على رغبته في اتخاذ إجراءات رادعة لعدم الامتثال لمعايير مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، طبّق المصرف المركزي أيضاً مجموعة من إجراءات الإنفاذ، حيث فرض في العام 2022 عقوبات على المؤسسات غير الممتثلة بقيمة إجمالية قدرها 51 مليون درهم.

وفي بيان نُشر بتاريخ 24 فبراير 2023، أقرّت مجموعة العمل المالي أن "دولة الإمارات حققت تقدماً كبيراً، بما في ذلك إظهار زيادة مضطردة في طلبات المساعدة الخارجية المتعلقة بمواجهة غسل الأموال لتسهيل التحقيق في ممارسات تمويل الإرهاب وغسل الأموال والتوقعات عالية المخاطر، وإظهار درجة أعلى من الاستخدام الأمثل للمعلومات المالية لمتابعة تهديدات غسل الأموال عالية المخاطر، ومكافحة التهرب من عقوبات الأمم المتحدة، بما في ذلك إظهار فهم أفضل من قبل القطاع الخاص".

ويرى المصرف المركزي أنه ينبغي على جميع الأطراف المعنية الاستمرار في اتخاذ تدابير حازمة للخروج السريع من نظام المراقبة المتزايد لمجموعة العمل المالي، وتقليل التعرض لمخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وسيدعم هذا أيضاً الاستقرار المالي على المدى الطويل. ونتيجةً لذلك، تؤكد دولة الإمارات التزامها بمواصلة عملها لضمان الزيادة المستدامة في تطبيق عقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة لحالات خرق متطلبات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومراقبة الإجراءات التصحيحية. والعمل كذلك مع القطاع المالي لتحقيق زيادة في عدد تقارير المعاملات المشبوهة وتوقيت إعدادها وجودتها. وفي الغالب، تتعلق المجالات المتبقية الواجب معالجتها وفقاً لتقرير مجموعة العمل المالي[10] بالأنشطة التي تقع تحت مسؤولية جهات إنفاذ القانون والسلطات التي تشرف على الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

ويظلّ المصرف المركزي على حذرٍ شديد على نطاق أوسع إزاء المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي، ومن أبرزها غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب من العقوبات. ونتيجةً لذلك، سيواصل تطبيق الرقابة الاستباقية على التزامات المؤسسات المالية المرخصة.

[10] الفجوات المتبقية التي يتعين معالجتها وفقاً لمجموعة العمل المالي هي: (1) الأعمال والمهن غير المالية المحددة وفهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ (2) جودة تقارير الأنشطة المشبوهة؛ (3) الحاجة إلى فهم أفضل لمخاطر إساءة استخدام الشركات والترتيبات القانونية لأغراض غسل الأموال، و(4) الحاجة إلى زيادة التحقيقات والملاحقات القضائية لأنواع مختلفة من قضايا غسل الأموال. المصدر: الإمارات العربية المتحدة (fatf-gafi.org).

2.1 أسواق الأصول

واصل سوق العقارات في دولة الإمارات تسجيل نمو قوي، لا سيّما في إمارة دبي، مع وصول قيم وأحجام المبيعات إلى مستويات عالية. وتستمر الضوابط المتحفظة القائمة على المقترض في سوق الإقراض العقاري في الحدّ من المخاطر المفرطة في هذا السوق. وبلغت قيمة رأس المال السوقي لأسواق الأسهم 3.2 تريليون درهم بنهاية العام، وهو ما يعكس بشكل أساسي نمو سوق أبوظبي للأوراق المالية بأكثر من 100%. واستمراراً لاتجاه العام الماضي، شهد كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي المزيد من عمليات الإدراج الجديدة، الأمر الذي أسهم في انتعاش القروض المقدمة للشركات، في حين ظلت القروض المتعثرة مستقرة.

سوق العقارات

تمكن القطاع العقاري في دولة الإمارات من تحقيق أداء قوي في العام 2022 وسط تحديات اقتصادية وتزايد حالة انعدام اليقين على مستوى العالم. ولا تزال دولة الإمارات إحدى الوجهات الاستثمارية الجذابة على الرغم من التحديات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. ويمثل القطاع العقاري 18.5%[11] من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في دولة الإمارات للعام 2021، و22% من القروض في قطاعها المصرفي. وشهدت أنشطة الإقراض للقطاع نمواً متواضعاً، حيث وصل إلى 0.9% في العام 2022.

الرسم البياني 1.2.1: القروض العقارية

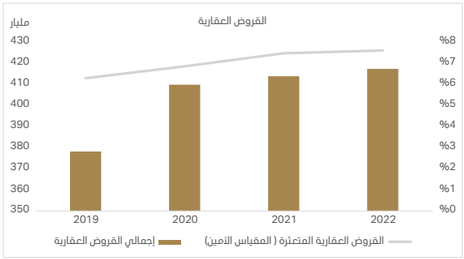

المصدر: المصرف المركزي

سوق العقارات في أبوظبي

ارتفعت أسعار العقارات السكنية في أبوظبي بشكل طفيف، وجاء النمو بوتيرة أبطأ مقارنة بالعام الماضي، ووصل إلى نسبة 1.5%. وشهد سوق الإيجارات في الإمارة انخفاضاً بنسبة 1% خلال نفس الفترة، وكذلك الحال انخفضت عائدات الإيجارات بشكل طفيف في أبوظبي لتصل إلى 6.4% تقريباً.

[11] بما في ذلك العقارات وقطاع البناء.

الرسم البياني 2.2.1: أسعار العقارات السكنية في أبوظبي

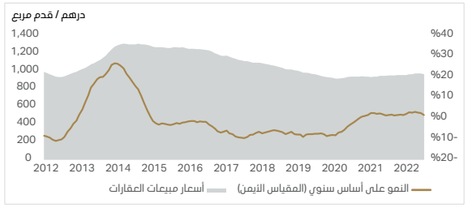

المصدر: ريدين

الرسم البياني 3.2.1: أسعار الإيجارات السكنية في أبوظبي

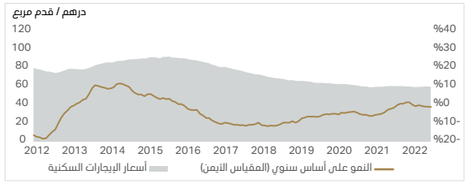

المصدر: ريدين

سوق العقارات في دبي

ارتفعت أسعار العقارات السكنية في دبي بنسبة 17.3% في العام 2022، ولكن بوتيرة أبطأ مما سجّلته في عام 2021. ووصلت الإيجارات إلى مستويات قياسية في عام 2022، حيث ارتفعت بنسبة 26.9%، وزادت عائدات الإيجارات بنسبة 7.2% تقريباً.

الرسم البياني 4.2.1: أسعار العقارات السكنية في دبي

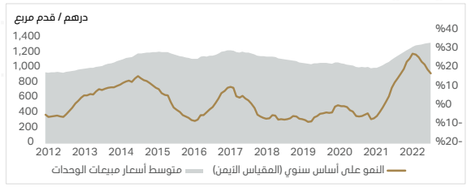

المصدر: دائرة الأراضي والأملاك - دبي

الرسم البياني 5.2.1: أسعار الإيجارات السكنية في دبي

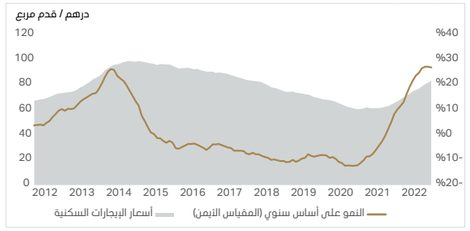

المصدر: ريدين

ارتفعت قيمة المعاملات بشكل حاد، لتصل إلى أكثر من 500 مليار درهم في عام 2022، وهو أعلى مستوى على الإطلاق، حيث حققت نمواً بنسبة 77% عن العام السابق. وتم تسجيل ما مجموعه 122,000 معاملة عقارية تقريباً، بزيادة قدرها 45% عن عام 2021، وجاء ذلك مدفوعاً جزئياً بالطلب المحدود نتيجةً للجائحة.

ومن حيث الاستقرار المالي، يُلاحظ أنه نظراً لارتفاع مستوى الاهتمام في دولة الإمارات من قبل كبار المستثمرين والمقيمين ذوي الثروات المرتفعة نسبياً، لم يتم تمويل غالبية المعاملات العقارية في دبي عن طريق الاقتراض المصرفي. ويطبّق المصرف المركزي ضوابط احترازية على عمليات الإقراض القائمة على المقترض للحد من المخاطرة المفرطة في التمويل العقاري من القطاع المصرفي. وتشمل هذه الضوابط حدود القرض إلى القيمة لمشتري المنازل لأول مرة (85% لمواطني دولة الإمارات، و80% للمقيمين، و50% لمشتري العقارات على الخارطة)، ونسبة عبء الديون القصوى تبلغ 50% للأفراد و30% للمتقاعدين. وطبّق المصرف المركزي أيضاً معايير شاملة لانكشاف البنوك على القطاع العقاري[12].

أسواق رأس المال

قدّمت هذه المعلومات هيئة الأوراق المالية والسلع

نظرة عامة على أسواق الأسهم في دولة الإمارات خلال العام 2022

ارتفع "مؤشر فوتسي سوق أبوظبي للأوراق المالية "FTSE ADX" بأكثر من 20% في عام 2022. وارتفعت قيمة التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 21.9% لتصل إلى 451 مليار درهم. وكانت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع مستويات الاستثمار المحلي والدولي. وارتفع الاستثمار الأجنبي في سوق أبوظبي للأوراق المالية، إذ سجّل إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية تدفقات داخلة بقيمة 24 مليار درهم في عام 2022. وبلغ صافي تدفق الاستثمارات المؤسسية أيضاً 8 مليارات درهم. وارتفعت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 61.4% في 2022 إلى 2.62 تريليون درهم. وكانت الزيادة مدعومة بسلسلة من عمليات الإدراج. وفي عام 2022، أدرج سوق أبوظبي للأوراق المالية 18 ورقة مالية، بما في ذلك الأسهم والسندات والضمانات وصناديق الاستثمار. وفي الأشهر الاثني عشرة الأولى منذ إطلاقه، حقق سوق المشتقات في سوق أبوظبي للأوراق المالية مليار درهم من حيث القيمة المتداولة، مع تداول أكثر من مليون عقد.

كما دخل سوق أبوظبي للأوراق المالية في عام 2022 في شراكة مع معيار "فوتسي راسل" (FTSE Russell) لإنشاء مؤشرات مرجعية جديدة. وتبنى السوق معيار تصنيف القطاع (Industry Classification Benchmark) الخاص بـ "فوتسي راسل" لجميع الأسهم المدرجة، وشارك في تطوير مؤشر "فوتسي سوق أبوظبي – سوق نمو" لتتبع أداء قطاع سوق النمو في سوق أبوظبي للأوراق المالية. وخلال العام، أعلن كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة البحرين عن إطلاق أول مركز للتبادل الرقمي في المنطقة - تبادل.

[12] لمزيد من المعلومات، راجع المتطلبات الاحترازية الرئيسية للبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة الواردة في قسم تقييم القطاع المصرفي ضمن هذا التقرير.

الرسم البياني 6.2.1: القيمة السوقية لأسواق الأسهم في دولة الإمارات[13]

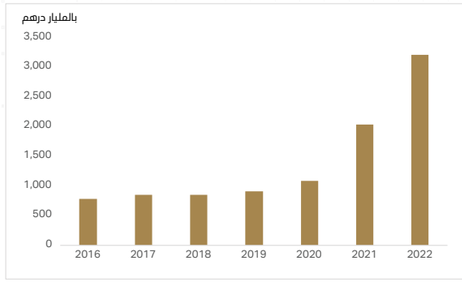

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

الجدول 1.2.1: أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية

سوق أبوظبي للأوراق المالية	2021	2022	النسبة المئوية للتغيير
المؤشر (نقطة)	8,488	10,211	%20.3
القيمة المتداولة (مليار درهم)*	370	451	%21.9
الحجم المتداول (مليار سهم)*	61	81	%32.7
الصفقات*	1,386,313	2,860,002	%106.3
القيمة السوقية (مليار درهم)**	1,626	2,625	%61.4
صافي الاستثمار الأجنبي (شراء – بيع) (مليار درهم)	15	24	
صافي المستثمرين من المؤسسات (شراء – بيع) (مليار درهم)	18	8	
القيمة السوقية للأسهم الحرة[14]	565 مليار درهم		

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

*تشمل الشركات العامة (الحكومية) والخاصة المحلية والصفقات المباشرة وصناديق المؤشرات المتداولة وشركات الاستحواذ للأغراض الخاصة
** تشمل الشركات العامة والخاصة

ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 4.4% في العام 2022، حيث ارتفعت قيمة التداول الإجمالية بنسبة 24.8%، لتصل إلى 90 مليار درهم. وبصورة مماثلة، ارتفعت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بنسبة 41.7%، لتصل إلى أكثر من 580 مليار درهم في عام 2022. وتأثرت ثقة المستثمرين الأجانب في سوق دبي المالي بشكل إيجابي، حيث سجّل إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية 5 مليارات درهم، بنمو قدره 167%. وارتفع تدفق الاستثمار المؤسسي في سوق دبي المالي بنحو 205%. وسجل تداول المشتقات نشاطاً ملحوظاً، حيث تم تداول ما يقرب من 900 مليون درهم من حيث القيمة المتداولة وتداول مليون عقد.

وأدرج سوق دبي المالي خمس شركات مملوكة للدولة وخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تم إدراج إحدى الجمعيات التعاونية في قطاع التجزئة. وتمكنت جهات إصدار الأسهم الجديدة من جمع 31 مليار درهم.

.

[13] تشمل أسواق الأسهم في دولة الإمارات كلاً من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.
[14] يقصد بالقيمة السوقية للأسهم الحرة تقييم الأسهم التي تعود ملكيتها للجمهور.

الجدول 2.2.1: أداء سوق دبي المالي

سوق دبي المالي	2021	2022	النسبة المئوية للتغيير
المؤشر (نقطة)	3,196	3,336	%4.4
القيمة المتداولة (مليار درهم)*	72	90	%24.8
الحجم المتداول (مليار سهم)*	50	39	%22.7-
الصفقات*	874,590	1,443,852	%65.1
القيمة السوقية (مليار درهم)**	410	581	%41.7
صافي الاستثمار الأجنبي (شراء – بيع) (مليار درهم)	2	5	
صافي المستثمرين من المؤسسات (شراء – بيع) (مليار درهم)	1	2	
القيمة السوقية للأسهم الحرة		178 مليار درهم	

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

*تشمل الشركات العامة والخاصة (المحلية - الأجنبية) والصفقات المباشرة وصناديق المؤشرات المتداولة.
**تشمل الشركات العامة والخاصة

ضغط قطاع الأصول المشفرة

كشف العام 2022 عن وجود نقاط ضعف كبيرة في قطاع الأصول المشفرة العالمي، والتي تبلورت في فترة من الضغوط العالية، وما صاحبها من تقلبات جوهرية في قيم الأصول المشفرة، وتسجيل انخفاض تقريبي بمقدار 1.5 تريليون دولار في القيمة السوقية[15] من أقل من 2.4 مليار دولار في بداية 2022، والفشل المضطرب للعديد من مزودي الخدمات العاملين في هذا القطاع وخسارة بعض أموال عملائهم.

ويبدو أن بعض نقاط الضعف هذه متأصلة في الهيكل الحالي لنظام الأصول المشفرة. ومع أنها لا تحمل صفة الشمولية، إلا أنها تشمل طبيعة المضاربة للأصول الأساسية ذات المنفعة المحدودة في العالم الحقيقي، وانعدام سبل الفصل بين الوسطاء الذين يقدمون خدمات الأصول المشفرة المختلفة، يضاف إلى ذلك ضعف معايير الحوكمة المؤسسية. صحيح أن هذا القطاع يعرض ميزات مشابهة لقطاع الخدمات المالية التقليدية أيضاً، مثل السيولة والتحوّل للنضج والرافعة المالية[16]، لكنه يفتقر إلى معايير التنظيم العالمية القوية التي تضمن إدارة هذه الميزات بطريقة تراعي المخاطر، على العكس تماماً من المؤسسات المالية التقليدية.

وتتفاقم هذه المخاطر بشكل متزايد لأن وجود نوع من الترابط الكبير بين وسطاء الأصول المشفرة أصبح جانباً رئيسياً للعديد من نماذج الأعمال في هذا المجال.

وبشكل عام، كان تأثير هذا الفترة من الضغط الشديد على الاستقرار المالي العالمي مقيداً حتى الآن، وذلك بسبب التغلغل المتواضع نسبياً لهذا القطاع في الأسواق المالية الأوسع والمكونات الرئيسية للاقتصاد العالمي على نطاق واسع. ومع ذلك، تواصل الجهات الرقابية المالية والجهات المسؤولة عن وضع المعايير الدولية مراقبة التغيّرات في حجم وطبيعة مثل هذه العلاقات. وستظل العملات المستقرة مجالاً للتركيز، لأن هيكلها يمكن أن يعمل كآلية تؤدي إلى امتداد تأثيرات الضغط في قطاع الأصول المشفرة إلى النظام المالي.

ويدعم المصرف المركزي التعاون الدولي المستمر كوسيلة للحماية المستقبلية ضد المخاطر النظامية المحتملة التي يمكن أن تنجم عن التطوير المستمر للقطاع. وفي العام 2022، تجلى هذا التعاون من خلال العمل المهم الذي قام به مجلس الاستقرار المالي للمساعدة في تحسين الرقابة على أسواق الأصول المشفرة، ومراجعة صندوق النقد الدولي لاستجابات السياسة الفعالة، وقيام لجنة بازل بإدخال معايير صارمة بشأن انكشافات الأصول المشفرة في إطار العمل الاحترازي العالمي للبنوك.

15 المصدر: تقرير الاستقرار المالي العالمي 2023 لصندوق النقد الدولي، Coingecko.
16 مجلس الاستقرار المالي، التقرير السنوي 2022 الصادر عن مجلس الاستقرار المالي .

ديون الشركات في دولة الإمارات

يعد قطاع الشركات[17] في دولة الإمارات أحد القطاعات الرئيسية للنظام المصرفي في دولة الإمارات. ويشكل إجمالي القروض من البنوك المحلية للقطاع حوالي 56%[18] من إجمالي قروض النظام المصرفي للدولة. ويمثل ائتمان القطاع الخاص[19] فيها ما يقرب من 76% من إجمالي قروض قطاع الشركات. وبلغ نمو قروض الشركات المقيمة 7.7% في 2022، قبل أن يتراجع إلى مستويات ما قبل الجائحة.

الرسم البياني 7.2.1: نمو قروض الشركات المقيمة

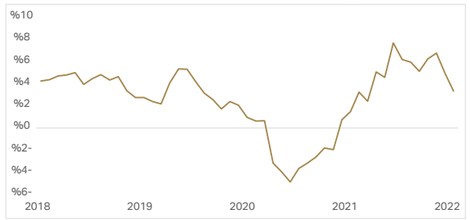

المصدر: المصرف المركزي

وواصلت نسب القروض المتعثرة وصافي القروض المتعثرة[20] في قطاع الشركات في دولة الإمارات انخفاضها بشكل مضطرد، ابتداءً من العام عند مستوى 11.1% و4.5% على التوالي، وانخفضت إلى 10.1% و 4.2%.

الرسم البياني 8.2.1: إجمالي القروض المتعثرة لقطاع الشركات في دولة الإمارات

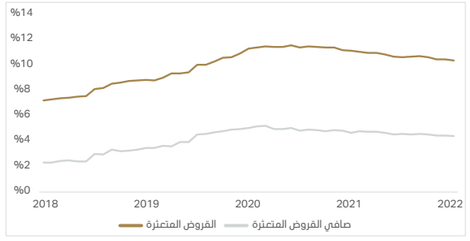

المصدر: المصرف المركزي

وشهد هيكل تمويل ائتمان قطاع الشركات في دولة الإمارات زيادة في تمويل الائتمان المصرفي، في حين ظل الاقتراض من سوق رأس المال مستقراً نسبياً. وكانت هناك زيادة في الاعتماد على القروض المصرفية، لا سيّما وأن ما يقرب من 83% من التمويل يأتي من القطاع المصرفي المحلي.

الرسم البياني 9.2.1: ائتمان قطاع الشركات في دولة الإمارات

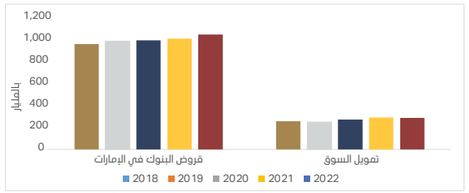

المصدر: المصرف المركزي وبلومبيرغ

وسجلت نسبة الائتمان لقطاع الشركات على نطاق واسع إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي انخفاضاً خلال العام 2022، لتصل إلى مستويات ما قبل الجائحة بنسبة 131% تقريباً. وكان هذا مدفوعاً بمزيج من الانتعاش القوي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مع تسجيل نمو ائتماني أكثر اعتدالاً لقطاع الشركات.

الرسم البياني 10.2.1: نسبة ائتمان قطاع الشركات على نطاق واسع إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

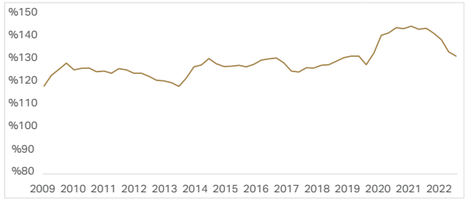

المصدر: تقديرات موظفي المصرف المركزي، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، بلومبيرغ

17 يشمل قطاع الشركات الكيانات المقيمة والشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد ذوي الثروات الضخمة.
18 لا يشمل ائتمان الشركات من البنوك المقيمة خارج الدولة.
19 يشمل القطاع الخاص الشركات المقيمة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والأفراد ذوي الثروات الضخمة.
20 يستثني صافي نسبة القروض المتعثرة المخصصات المحددة.

02 تقييم النظام المصرفي في دولة الإمارات

1.2 تقييم القطاع المصرفي

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على مرونته خلال العام 2022، وذلك بفضل تعافي الاقتصاد الكلي في الدولة، على الرغم من تحديات الاقتصاد الكلي العالمية الكبيرة وتشديد الأوضاع المالية. وقد ظل إجمالي مركز رأس المال مناسباً في العام 2022، مع ظروف التمويل والسيولة المواتية. وانتعشت ربحية القطاع المصرفي على خلفية ارتفاع صافي دخل الفوائد وانكماش مخصصات الانخفاض في القيمة. وأظهر القطاع مرونة خلال الجائحة، نظراً للتدابير واسعة النطاق التي نفذها المصرف المركزي. ومع تعافي القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام، أنهى المصرف المركزي بشكل تدريجي معظم تدابير الدعم المؤقتة ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة التي تهدف إلى مساعدة الدولة على مواجهة تداعيات جائحة "كوفيد-19".

نظرة عامة والاتجاهات السائدة في القطاع المصرفي للدولة

تواصل البيئة التشغيلية العالمية للبنوك تطورها السريع، بما في ذلك تسارع وتيرة الرقمنة والتحوّل إلى التمويل المستدام. وفي العام 2022، قام المصرف المركزي باستحداث برنامج تحول البنية التحتية المالية على نطاق واسع بهدف إرساء نظام مالي رقمي أقوى وأكثر مرونة في دولة الإمارات. وتحمل زيادة الرقمنة في طياتها فرصاً للأعمال، ولكنها تفرض أيضاً تحديات تشغيلية، بما في ذلك الحاجة إلى المزيد من التركيز على الأمن السيبراني وخصوصية البيانات ومخاطر تعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات ومرونة استمرارية الأعمال. ومن جهة أخرى، يؤدي النمو السريع للأسواق طبقاً للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة العالمية والتمويل المستدام أيضاً فرصاً للبنوك لإطلاق أعمال جديدة للمساعدة في تلبية الطلب المتزايد على المنتجات المالية المستدامة.

وأصبح من الضروري للقطاع المصرفي معالجة المخاطر المالية الخاصة بالمناخ ونقاط الضعف التي تظهر من خلال المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية، والعمل على التخفيف من حدتها بشكل مناسب. ويتعين على النظام المصرفي أن يظلّ على درجة عالية من الحذر تجاه مخاطر التطورات المعاكسة. وقد تفرضُ نقاط الضعف المتطورة نفسها من خلال الظروف الصعبة للاقتصاد الكلي العالمي، إلى جانب التقلبات المتزايدة التي تعاني منها الأسواق المالية العالمية، والمصاعب الكامنة في النظم المصرفية، والتأثيرات المترتبة على ارتفاع أسعار الفائدة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق في محافظ البنوك. علاوة على ذلك، تتطلب نزاهة النظام المالي الدولي التنفيذ الفعال والتعاون العالمي بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتهديدات ذات الصلة.

بيئة الائتمان المصرفي

ارتفع إجمالي الإقراض في النظام المصرفي في دولة الإمارات بنسبة 4.8% خلال العام 2022 بالتوازي مع استمرار الانتعاش الاقتصادي. ودعمت ظروف التمويل القوية للبنوك والقدرة الائتمانية الكبيرة رغبة البنوك للنمو في الائتمان المقدّم للاقتصاد المحلي، وكان مدفوعاً بشكل أساسي بإقراض الشركات الخاصة وكيانات الشركات المرتبطة بالحكومة وقطاع الأفراد.

واستفاد الطلب على الائتمان في قطاعي الشركات والأفراد أيضاً من الظروف الاقتصادية الأساسية القوية في الدولة والسياسات الهيكلية للحكومة. وأظهر استطلاع أجراه المصرف المركزي حول الائتمان أن الظروف الاقتصادية الأساسية القوية في الدولة خلال العام 2022 عوّضت تأثير بيئة أسعار الفائدة المرتفعة للطلب على القروض[21].

[21] استطلاع الائتمان الذي نشره المصرف المركزي في الربع السنوي الرابع من عام 2022.

الانكشافات الائتمانية للأفراد

سجل إقراض النظام المصرفي لقطاع الأفراد نمواً قوياً للعام الثاني على التوالي، إذ شهدت محفظة قروض الأفراد زيادةً بنسبة 7.7% في العام 2022، وهي أعلى نسبة نمو على مدى ست سنوات. وتم تسجيل نمو في جميع فئات الإقراض الرئيسية للأفراد، ما يعكس التوجّهات الاقتصادية الإيجابية على نطاق واسع بعد الجائحة. وارتفعت قروض الرهن العقاري بنسبة 10.4%، كما شهدت القطاعات الرئيسية الأخرى للأفراد والقروض الشخصية وبطاقات الائتمان نمواً بنسبة 5.7% و15.5% على التوالي. ويعدّ ذلك دلالة على الانتعاش على نطاق واسع في ائتمان الأفراد وقروض السيارات وقروض الأعمال الصغيرة، حيث نمت أيضاً بنسبة 14.1% و4.8% على التوالي.

الانكشاف الائتماني للشركات

حقق إجمالي الائتمان الممنوح للشركات نمواً بنسبة 3.1% في العام 2022[22]، ويمثل أكبر مساهم في ائتمان الشركات الإقراض لقطاع الشركات الخاصة، والذي زاد بنسبة 8.4%، على عكس الانخفاض في العام 2021، في حين نما الإقراض لكيانات الشركات المرتبطة بالحكومة بنسبة 4.4%. ومع ذلك، استمر الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة في الانكماش، مسجلاً تراجعاً بنسبة 2.5%. وتراجع الإقراض للقطاع الحكومي بنسبة 6.6%، وجاء ذلك على خلفية زيادة الإيرادات، ومدعوماً بانتعاش الاقتصاد الكلي في القطاعات غير النفطية، والصادرات الهيدروكربونية، والإجراءات التي اتخذتها بعض البنوك لتنويع مجالات تركيزها في محافظ القروض.

الرسم البياني 1.1.2: نمو القروض في النظام المصرفي

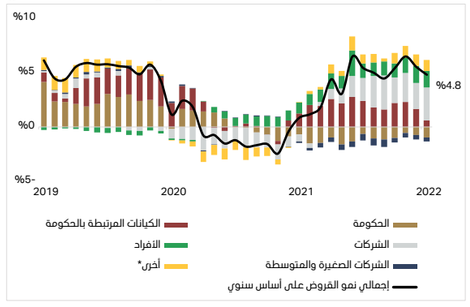

*تشمل فئة "أخرى" مؤسسات مالية غير مصرفية والأفراد ذوي الثروات الضخمة وسندات تجارية

المصدر: المصرف المركزي

محفظة سندات الدين

بلغت المحفظة الاستثمارية للنظام المصرفي في دولة الإمارات 468.1 مليار درهم، وتشكل 12.8% من إجمالي الأصول بنهاية عام 2022. وتألفت المحفظة الاستثمارية بشكل أساسي من سندات الدين التي تمثل 98% من إجمالي المحفظة الاستثمارية، في حين كان باقي المحفظة عبارة عن انكشافات على أسواق الأسهم والسلع. ونما إجمالي سندات الدين التي تحتفظ بها البنوك بنسبة 13.8%، ونجم ذلك عن نمو التمويل الأقوى مقارنة بنمو القروض. ويعزى النمو إلى زيادة حيازات سندات الدين الخارجية والمحلية التي نمت بنسبة 18.3% و4.9% على التوالي خلال العام.

وضمن محفظة سندات الدين، شكلت السجلات المصرفية أكثر من 91.1% (متاحة للبيع بنسبة 46.9% والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عند نسبة 44.2%)، والباقي في سجل التداول. وأدت الزيادة السريعة في أسعار الفائدة على الصعيد العالمي إلى زيادة الاهتمام بالإدارة الملائمة لمخاطر الانكشاف لسندات الدين. وفي ضوء ارتفاع أسعار الفائدة، يتعين على النظام المصرفي الحفاظ على درجة عالية من الحذر إزاء تقلبات الأسواق المالية العالمية، وأي تأثير غير مباشر للتشديد المالي.

الرسم البياني 2.1.2: تفاصيل تصنيف محفظة سندات الدين

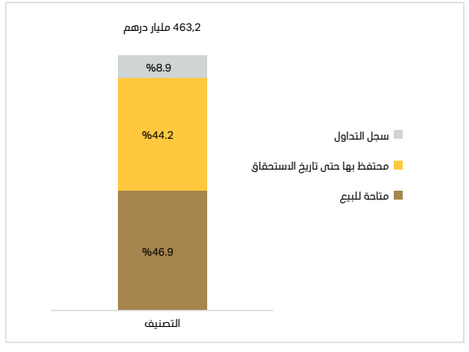

المصدر: المصرف المركزي

[22] يتألف الائتمان الممنوح للمؤسسات من الإقراض للحكومة والكيانات المرتبطة بالحكومة والشركات الخاصة والشركات الصغيرة والمتوسطة وتمويل التجارة والأفراد ذوي الثروات الضخمة .

تتألف محفظة سندات الدين من 82.6% من الأوراق المالية من الفئة الاستثمارية، وما يقرب من 40.3% بتصنيف (-AA) وما فوقها. ومن بين الفئات الباقية، يوجد هناك ما نسبته 13.2% في سندات غير استثمارية في المقام الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي أوراق مالية غير مصنفة بنسبة (4.2%).

الرسم البياني 3.1.2: مكونات محفظة سندات الدين

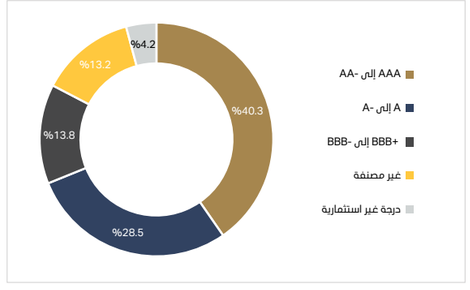

المصدر: المصرف المركزي

التمويل والسيولة

ظلت أوضاع التمويل والسيولة في النظام المصرفي في دولة الإمارات إيجابية خلال العام 2022، كما استمر نمو الودائع في الزيادة، مما يدعم السيولة الكافية ومصدات حماية التمويل، ويعزّز القدرة الائتمانية للبنوك. وفي الغالب، بقي التمويل المصرفي في الدولة قائماً على الودائع، حيث يمثل 60.6% من إجمالي الخصوم، مع وجود حصة صغيرة فقط من تمويل سوق رأس المال بنسبة 6.3%.

وسجلت ودائع النظام المصرفي نمواً بنسبة 11.3% في العام 2022، وهو أعلى معدل نمو تم تسجيله على مدى سبع سنوات. وكان النمو القوي للودائع مدفوعاً بالنمو القوي المتزامن في ودائع الأفراد وودائع الشركات الخاصة والودائع الحكومية. وزادت حصة الودائع لأجل بنسبة 2.4 نقطة مئوية لتصل إلى 55.1%، ما يعكس تحولاً في المجالات التي يفضلها المستهلكون تماشياً مع ارتفاع أسعار الفائدة خلال العام.

وتقلص تمويل أسواق رأس المال بنسبة 12.0% في العام 2022، وكان هذا الاتجاه مدفوعاً بأدوات الدين مستحقة السداد وانخفاض الإصدارات الجديدة بسبب وفرة تمويل الودائع وارتفاع أسعار الفائدة. وارتفع متوسط أجل استحقاق الديون المصرفية المستحقة إلى 38 شهراً. وكانت غالبية تمويل ديون أسواق رأس المال عبر الحدود ومُقومة بالدولار الأمريكي، وتمثل حوالي 90% من المحفظة.

ووصلت نسبة القروض إلى الودائع الإجمالية 84.6% إلى أدنى مستوى لها منذ سبع سنوات، ما يعكس وجود التمويل المصرفي الوافر في دولة الإمارات وقدرة الإقراض القوية. وأظهرت نسب السيولة في النظام المصرفي، بما في ذلك نسبة الأصول السائلة المؤهلة[23] ونسبة تغطية السيولة[24]، وجود احتياطيات سيولة كافية بنسب 19.1% و156.0% على التوالي في نهاية عام 2022. وبالمثل، فإن نسب التمويل إلى نسبة السلف إلى الموارد المستقرة ونسبة صافي مصادر التمويل المستقر عكست وجود مصدات تمويلية ثابتة للتمويل، بنسب 75.6% و111.2% على التوالي.

الرسم البياني 4.1.2: نمو الودائع في النظام المصرفي

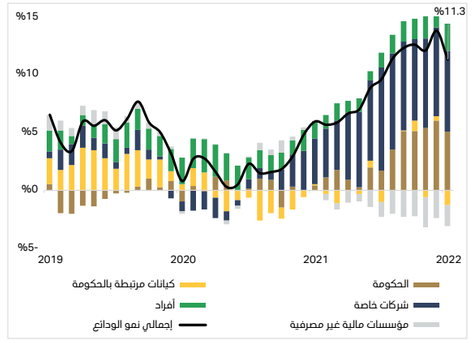

المصدر: المصرف المركزي

[23] للمزيد من التفاصيل حول متطلبات السيولة في دولة الإمارات، يرجى الرجوع إلى أنظمة المصرف المركزي بشأن السيولة والقسم الخاص بالمتطلبات الاحترازية الرئيسية للبنوك ضمن هذا التقرير.

[24] تنطبق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي مصادر التمويل المستقرة على 5 بنوك معتمدة.

جودة الأصول

تحسنت جودة أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات بعد انخفاضها في العام الأول من الجائحة. وتراجعت نسبة صافي القروض المتعثرة[25] ونسب القروض المتعثرة إلى 3.0% و7.3% على التوالي بحلول نهاية عام 2022. وجاء الانخفاض في القروض المتعثرة على خلفية التعافي الاقتصادي خلال العام 2022 والتقييمات الرقابية المستمرة التي أجراها المصرف المركزي، وما يرتبط بها من إجراءات تصحيحية وشطب الديون. وكان للتنفيذ الناجح والإنهاء التدريجي لبرنامج تأجيل سداد القروض في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة[26] التي وفرها المصرف المركزي دوراً حاسماً في التخفيف من حالات التخلف عن السداد للمقترض بسبب قيود السيولة الناتجة عن الجائحة والتي كان من الممكن أن تعيق تعافي جودة الأصول. وتحسنت أيضاً تغطية المخصصات، مع زيادة تغطية المخصصات الإجمالية إلى 88.6%، وتغطية المخصصات المحددة إلى 60.4% بحلول نهاية عام 2022.

وانخفضت نسبة صافي القروض المتعثرة في قطاع القروض للأفراد بمقدار 0.6 نقطة مئوية، لتصل إلى 1.5% بنهاية العام 2022. وتحسنت أيضاً جودة الأصول في محفظة قروض الشركات، حيث انخفض صافي نسبة القروض المتعثرة بمقدار 0.7 نقطة مئوية إلى 4.0%. ومع ذلك، يتعين على البنوك أن تظلّ حذرة ضد الظروف الصعبة المحتملة في بيئة الاقتصاد الكلي العالمية التي يمكن أن تؤثر على قدرة المقترضين على خدمة الديون.

الرسم البياني 5.1.2: نسب جودة الأصول في النظام المصرفي

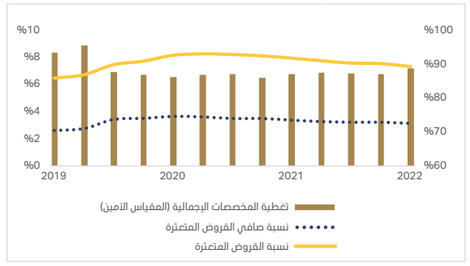

المصدر: المصرف المركزي

الربحية

حققت الربحية الإجمالية للبنوك انتعاشاً قوياً في العام 2022، ويعزى ذلك إلى انخفاض مخصصات الانخفاض في القيمة وتحسن صافي دخل الفوائد. ونما صافي الربح بنسبة 31.8% عن العام الماضي، في حين ارتفع العائد على الأصول إلى 1.4%، والعائد على حقوق الملكية إلى 10.5% في العام 2022. وانخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل لتبلغ 36.6%، ما يعكس تحسن فعالية التكلفة. ورغم استمرار ربحية البنوك في الاستفادة من ارتفاع دخل الفائدة، لا تزال هناك تحديات من الضغط المحتمل على مخاطر الائتمان في القطاعات المعرضة لارتفاع أسعار الفائدة والتضخم والتقلبات في السوق العالمية.

وسجّل إجمالي الدخل التشغيلي نمواً بنسبة 18.7% في العام 2022، وكان ذلك بالتوازي مع ارتفاع صافي دخل الفائدة الذي زاد بنسبة 27.7%. وساعد في ذلك النمو القوي للقروض وسط الانتعاش الاقتصادي في بيئة أسعار الفائدة المرتفعة، كما نما الدخل من غير الفوائد بنسبة 2.1% فقط. وتم تسجيل تحسّن في دخل الرسوم والعمولات خلال العام 2022 في ظل ظروف الاقتصاد الكلي الإيجابية في الدولة، ليقابل جزئياً انخفاض دخل البنوك من التداول والاستثمار. وانخفض صافي مخصصات الانخفاض في القيمة بنسبة 17.1% أخرى، حيث تراجعت تكلفة المخاطر ونمو المخصصات من ذروتها التي وصلت إليها خلال الجائحة.

الرسم البياني 6.1.2: ربحية النظام المصرفي

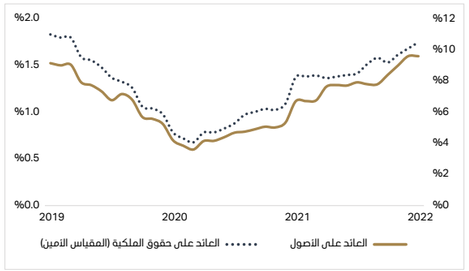

المصدر: المصرف المركزي

[25] تستبعد نسبة صافي القروض المتعثرة مخصصات محددة، وتقدم مؤشراً أفضل لجودة الأصول، مع ضرورة مراعاة مستويات المخصصات في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

[26] دعم برنامج تأجيل سداد القروض في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة للمصرف المركزي ما يصل إلى 15% من محافظ الإقراض المصرفي، واستفاد المجتمع من خلال تخفيف مؤقت لسداد القروض لأكثر من 300,000 عميل من الأفراد، وأكثر من 10,000 شركة صغيرة ومتوسطة، وما يصل إلى 2,000 شركة خاصة.

رأس المال

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات بشكل كلي على رسملة جيدة. وبشكل عام، تحسنت نسب كفاية رأس المال، ونسبة حقوق الملكية العادية الشق-1 خلال العام 2022، بنسبة 0.3 نقطة مئوية و0.2 نقطة مئوية، لتصل إلى 17.4% و14.4% على التوالي.

ويعزى التحسّن المعتدل في كفاية رأس المال إلى ارتفاع الزيادة في إجمالي رأس المال مقارنة بالأصول المرجحة بالمخاطر. وارتفع إجمالي رأس المال بنسبة 6.1% خلال العام 2022. وتماشياً مع ازدياد نمو القروض في العام ذاته، نمت الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 4.5%، وكان ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بالأصول المرجحة بمخاطر الائتمان.

وفي المجمل، واصلت البنوك الحفاظ على نسبة رافعة مالية قدرها 9.6%، وهي نسبة أعلى بكثير من متطلبات الحد الأدنى الرقابية البالغة 3.0%[27]. وقد تم دعم نسبة الرافعة المالية القوية من خلال نموذج الأعمال التقليدي للبنوك في الدولة، والذي ركّز على أنشطة الإقراض واستلام الودائع.

الانكشافات الخارجية[28]

الانكشافات الخارجية لبنوك دولة الإمارات

تُشكّل الأصول الخارجية للنظام المصرفي في دولة الإمارات ما نسبته 39.4% من إجمالي الأصول الموحدة[29]، بزيادة قدرها 3.1 نقطة مئوية عن العام الماضي. وبلغت حصة الأصول التشغيلية المحلية العابرة للحدود لبنوك دولة الإمارات 24.5%، بينما شكّلت أصول الفروع الأجنبية والشركات التابعة ما نسبته 14.9%.

وبلغت نسبة الخصوم الخارجية للنظام المصرفي في دولة الإمارات 29.9% من إجمالي الأصول الموحدة، بانخفاض قدره 2.3 نقطة مئوية عن العام الماضي. وبلغت نسبة الخصوم الخارجية للعمليات المحلية لبنوك الإمارات 18.9% من إجمالي الأصول الموحدة، في حين كانت نسبة الفروع الأجنبية والشركات التابعة 11.0%.

انكشافات البنوك في دولة الإمارات عبر الحدود

تُعزى الزيادة في الأصول الخارجية للبنوك بشكل أساسي للانكشافات العابرة للحدود من الكيانات في دولة الإمارات على ضوء وجود القدرة الائتمانية الوافرة، والانتعاش الاقتصادي، وظروف التمويل القوية. وبلغ حجم الأصول العابرة للحدود 1.0 تريليون درهم بنهاية 2022. وكانت أكبر خمس دول تمثل هذه الانكشافات العابرة للحدود هي تركيا والمملكة العربية السعودية ومصر والولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

الرسم البياني 7.1.2: مكونات الأصول عبر الحدود للعمليات المحلية للنظام المصرفي في دولة الإمارات

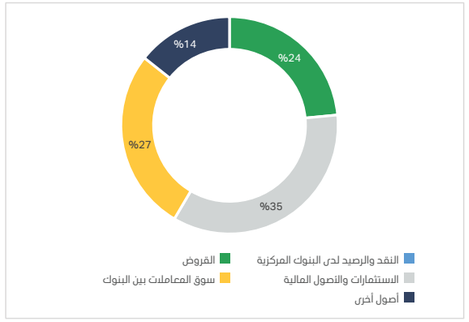

المصدر: المصرف المركزي

ويُعزى الانخفاض في الخصوم الخارجية إلى الانخفاض في تمويل سوق رأس المال، والانكماش في ودائع غير المقيمين وظروف التمويل الوافرة في الدولة. وحافظت البنوك في دولة الإمارات تاريخياً على صافي المقرضين في الأسواق ما بين البنوك العالمية، حيث يمثل صافي مركز الإقراض بين البنوك عبر الحدود 2.6% من إجمالي الأصول في نهاية العام 2022.

الشركات التابعة والفروع الأجنبية لبنوك دولة الإمارات

شكّل التمثيل العالمي للبنوك في دولة الإمارات أكثر من 20 دولة في أعقاب إتمام العديد من عمليات الاستحواذ عبر الحدود في السنوات الأخيرة. وبلغت أصول الشركات التابعة والفروع الخارجية للنظم المصرفية في دولة الإمارات 606.0 مليار درهم بنهاية العام 2022. وكانت الولايات المتحدة وتركيا والمملكة المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية من بين الدول الخمس الأولى التي يوجد لديها شركات تابعة وفروع أجنبية لبنوك في دولة الإمارات حسب إجمالي الأصول.

الرسم البياني 8.1.2: مكونات أصول الشركات التابعة والفروع الأجنبية لبنوك الإمارات

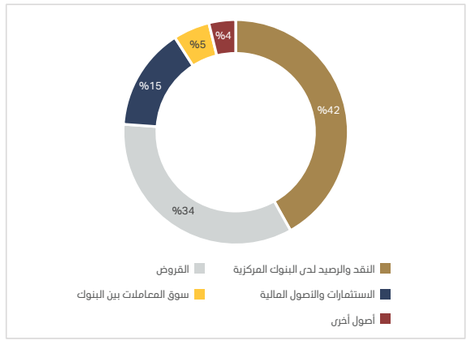

المصدر: المصرف المركزي

المتطلبات الاحترازية الرئيسية للبنوك في دولة الإمارات

متطلبات رأس المال للبنوك في دولة الإمارات

يُلزم المصرف المركزي كافة البنوك العاملة في دولة الإمارات بالامتثال لأنظمة رأس المال الصادرة عنه، والتي تتبع منهجاً موحداً لمعايير رأس مال بازل 3. بالإضافة إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس مال الدعامة-1، يُطبّق على كافة البنوك مصد لحماية رأس المال بنسبة 2.5% في هيئة رأس مال حقوق ملكية عادية الشق-1، وبالنسبة لانكشافات دولة الإمارات، تم تحديد مصد لحماية رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية لرأس المال بـ 0%.

الجدول 1.1.2: متطلبات رأس المال في دولة الإمارات

متطلبات رأس المال	متطلبات الحد الأدنى (لا تتضمن مصد حماية رأس المال)	متطلبات الحد الأدنى (تتضمن مصدات حماية رأس المال)
نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1	7.0%	9.5%
نسبة الشق-1	8.5%	11.0%
نسبة كفاية رأس المال	10.5%	13.0%
متطلبات إضافية		
مصد حماية رأس مال البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية[30]	0.5% - 2.5% متطلبات رأسمالية إضافية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية المحددة	
مصد التقلبات الدورية لرأس المال	0% مصد لحماية رأس المال للتقلبات الدورية لرأس المال بالنسبة لانكشافات دولة الإمارات العربية المتحدة	

المصدر: المصرف المركزي

27 يتم فرض متطلبات نسبة رافعة مالية إضافية قدرها 0.5% على البنوك ذات الأهمية النظامية في النظام المالي المحلي «D-SIBs»

28 تتألف الانكشافات الخارجية للنظام المصرفي في دولة الإمارات من الانكشاف عبر الحدود للعمليات المحلية المرخصة التي تقوم بها البنوك في دولة الإمارات والشركات التابعة والفروع الأجنبية للبنوك الوطنية الإماراتية. ويستثنى من الانكشافات الموحدة تلك الانكشافات التي تتم داخل المجموعة بين المكتب الرئيسي والفروع الأجنبية والشركات التابعة.

29 تضمن إجمالي الأصول الموحدة أصول العمليات المحلية للنظام المصرفي في دولة الإمارات والشركات التابعة والفروع الأجنبية للنظام المصرفي في دولة الإمارات.

30 للمزيد من المعلومات حول منهجية تقييم البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، يرجى الرجوع إلى تقرير الاستقرار المالي للعام 2020. قام المصرف المركزي بتصنيف أربعة بنوك في دولة الإمارات كبنوك محلية ذات أهمية نظامية، مع تحديد متطلبات إضافية لمصدات حماية رأس مال للبنوك المحددة. تضم قائمة هذه البنوك كلاً من بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي.

خلال العام 2022، أبقى المصرف المركزي تحديده لأربعة بنوك باعتبارها بنوكاً محلية ذات أهمية نظامية، وأبقى على متطلبات رأس المال الإضافية بالنسبة لهذه الفئة من البنوك دون تغيير. وخلال العام 2022، حُددت متطلبات مصد حماية رأس المال الإضافي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية بالنسبة لبنك أبوظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني بـ 1.5% من رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1، بينما تحددت بالنسبة لبنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الإسلامي بـ 0.5% من رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1.

وظلت تدابير الدعم الاحترازي الصادرة عن المصرف المركزي بشأن متطلبات رأس المال التي تم تطبيقها أثناء فترة الجائحة كجزء من خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة قيد التطبيق حتى 30 يونيو 2022، وتم الانتهاء منها بعد ذلك ضمن استراتيجية الإيقاف التدريجي للخطة.[31]

متطلبات نسبة الرفع المالي للبنوك في دولة الإمارات

يتعيّن على كافة البنوك العاملة في دولة الإمارات الامتثال لمعايير نسبة الرفع المالي الصادرة عن المصرف المركزي، والتي تتبع معايير بازل 3 بشأن متطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي. ويجب على كافة البنوك مقابلة متطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي في جميع الأوقات، برأس مال الشق-1.

الجدول 2.1.2: متطلبات نسبة الرفع المالي في دولة الإمارات

متطلبات الرفع المالي	متطلبات الحد الأدنى
نسبة الرفع المالي	3.0%
متطلبات إضافية	
مصد الحماية الإضافي لنسبة الرفع المالي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	0.5% إضافية لمتطلبات الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

المصدر: المصرف المركزي

متطلبات السيولة للبنوك في دولة الإمارات

يقوم المصرف المركزي بتطبيق متطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي مصادر التمويل المستقر على خمسة بنوك وطنية عاملة في الدولة[32] مُتّبعاً في ذلك معايير بازل 3 للسيولة. ويتم تنظيم البنوك المتبقية العاملة في الدولة وفقاً لمتطلبات محددة خاصة بدولة الإمارات، بناءً على نسبة الأصول السائلة المؤهلة ونسبة السلف إلى المصادر المستقرة.

الجدول 3.1.2: متطلبات السيولة في دولة الإمارات

	المتطلبات
نسبة تغطية السيولة	100% كحد أدنى
نسبة صافي مصادر التمويل المستقر	100% كحد أدنى
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	10% كحد أدنى
نسبة السلف إلى المصادر المستقرة	100% كحد أقصى

المصدر: المصرف المركزي

[31] للمزيد من المعلومات حول خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، راجع القسم: لمحة عامة عن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة الخاصة بالمصرف المركزي استجابةً للجائحة، وتدابير الدعم الاحترازية خلال فترة الجائحة، ويوجد كلاهما في تقرير الاستقرار المالي 2021.

[32] البنوك الخاضعة لمتطلبات السلف إلى نسبة الموارد المستقرة/ نسبة تغطية السيولة هي: بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق.

وظلّت تدابير الدعم الاحترازي الصادرة عن المصرف المركزي بشأن السيولة ومتطلبات التمويل المستقر المطبقة في أثناء انتشار الجائحة ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة قيد التطبيق حتى 30 يونيو 2022، وتم الانتهاء منها بموجب استراتيجية الإيقاف التدريجي للخطة.

متطلبات نسبة القرض إلى القيمة لدى البنوك

يطبق المصرف المركزي متطلبات نسبة القرض إلى القيمة على قروض الرهن العقاري للأفراد. وتم تقسيم هذه المتطلبات للعقارات التي يشغلها المالك، والعقارات اللاحقة، والعقارات قيد الإنشاء. وضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، قام المصرف المركزي بتعديل متطلبات نسبة القرض إلى القيمة لمشتري المنازل لأول مرة. وظل هذا الإجراء معمولاً به، كما تم اعتباره مناسباً في البيئة المالية الكلية الحالية.

الجدول 4.1.2: متطلبات نسبة القرض إلى القيمة

مواطنو الإمارات	
مشترو المنازل لأول مرة/ المقيم المالك	
قيمة العقار	**نسبة القرض إلى القيمة**
أقل من أو يساوي 5 ملايين درهم	85% كحد أقصى من قيمة العقار
أكثر من 5 ملايين درهم	75% كحد أقصى من قيمة العقار
العقار التالي	
65% كحد أقصى من قيمة العقار	
العقارات قيد الإنشاء	
50% كحد أقصى من قيمة العقار	
الوافدون	
مشترو المنازل لأول مرة/ المقيم المالك	
قيمة العقار	**نسبة القرض إلى القيمة**
أقل من أو يساوي 5 ملايين درهم	80% كحد أقصى من قيمة العقار
أكثر من 5 ملايين درهم	70% كحد أقصى من قيمة العقار
العقار التالي	
60% كحد أقصى من قيمة العقار	
العقارات قيد الإنشاء	
50% كحد أقصى من قيمة العقار	

المصدر: المصرف المركزي

متطلبات نسبة عبء المديونية للبنوك

يطبق المصرف المركزي حداً أقصى لنسبة عبء المديونية يبلغ 50% من إجمالي الراتب بالإضافة إلى أي دخل منتظم من مصدر محدد في أي وقت. وعندما يتم تحديد فترة سداد القرض إلى ما بعد سن التقاعد، لا تتجاوز إجمالي الدفعات 30% من الدخل (أو الراتب التقاعدي).[33]

معايير انكشافات البنوك على القطاع العقاري

طبق المصرف المركزي معايير شاملة لانكشافات البنوك على القطاع العقاري. وتغطي هذه المعايير جميع أنواع القروض والاستثمارات في الميزانية العمومية وجميع الانكشافات خارج الميزانية العمومية في قطاع العقارات. واشتملت المعايير على نسبة انكشاف جديدة قائمة على المخاطر لقياس تركيز انكشاف البنوك على العقارات، بناءً على الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان. وتخضع البنوك ذات الانكشافات المرتفعة على القطاع العقاري لمخاطر الائتمان كحصة من إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان في محافظها، لرقابة أكثر شمولية على أساس المخاطر لمعايير الاكتتاب وممارسات إدارة المخاطر واستراتيجيات الأعمال في قطاع العقارات.

متطلبات احتياطية

كجزء من استراتيجيته لإيقاف خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، قام المصرف المركزي بزيادة النسب المطبقة على متطلبات الاحتياطي للمؤسسات المالية المرخصة التي تقبل الودائع. وتبلغ معدلات متطلبات الاحتياطي المطبقة على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل 11% و1% على التوالي اعتباراً من 12 أبريل 2023. وتم تخفيض متطلبات الاحتياطي مؤقتاً ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة خلال الجائحة.

الانكشافات الكبيرة

طبق المصرف المركزي مجموعة من حدود الانكشافات الكبيرة، حيث تم تطبيق حدود الانكشافات الكبيرة لطرف مقابل معيّن أو لمجموعة من الأطراف المقابلة المتصلة فيما بينها، بما يتماشى مع معايير الانكشافات الكبيرة التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية. وطبق المصرف المركزي أيضاً حدود الانكشافات ذات الصلة بالبيئة التشغيلية في دولة الإمارات، والتي تشمل الانكشافات لحكومات الإمارات وكياناتها غير التجارية، والانكشافات المحلية بين البنوك والانكشافات للأطراف ذات الصلة.

[33] للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى الأنظمة المتعلقة بالقروض المصرفية والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء الأفراد.

قطاع البنوك الإسلامية في دولة الإمارات

نظرة عامة على قطاع البنوك الإسلامية في دولة الإمارات

واصلت أصول قطاع البنوك الإسلامية في دولة الإمارات نموها في العام 2022 لتشكّل نسبة 23.0% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في الدولة. وتماشياً مع القطاع المصرفي عموماً، واصلت الربحية انتعاشها، مع وجود مصدات كافية لحماية رأس المال بشكل إجمالي، في حين ظلت القدرة على الإقراض وفيرة، مدعومة بتحسين مصدات حماية السيولة. كما تحسنت جودة الأصول، مع انخفاض التمويل المتعثر وتغطية المخصصات المستقرة.

مرونة قطاع البنوك الإسلامية في دولة الإمارات

توسعت أصول قطاع البنوك الإسلامية في دولة الإمارات بنسبة 8.3%، لتصل إلى 845.2 مليار درهم في العام 2022. ويتألف نظام البنوك الإسلامية في دولة الإمارات من ثمانية بنوك إسلامية مكتملة الأركان، و17 نافذة إسلامية أنشأتها بنوك تقليدية بإجمالي حجم أصول يبلغ 630.7 مليار درهم، و214.5 مليار درهم على التوالي. وظلّ الطلب على التمويل المتوافق مع الشريعة قوياً، حيث سجل نمواً بنسبة 4.9% في العام 2022، ليصل إجمالي التمويل إلى 536.4 مليار درهم. وجاء ذلك مدفوعاً بالتمويل الحكومي وتمويل الأفراد، في حين انخفض تمويل الشركات الخاصة، والذي يمثل الغالبية (41.7%) من إجمالي التمويل، بنسبة 2.1%. وكان التمويل الاستهلاكي الشخصي المساهم الرئيسي في نمو تمويل الأفراد، يليه تمويل الرهن العقاري وتمويل السيارات.

الرسم البياني 9.1.2: تمويل قطاع البنوك الإسلامية

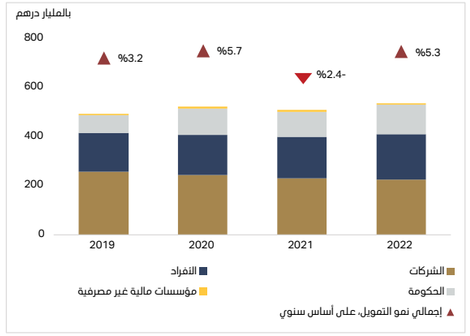

واصلت محفظة الأصول الاستثمارية التي تمثل 15.0% من إجمالي الأصول توسعها بنسبة 13.9% في العام 2022 لتصل إلى 127.2 مليار درهم. وجاءت الزيادة مدفوعة بالنمو في حيازات الصكوك التي شكلت أكثر من 97% من إجمالي المحفظة الاستثمارية.

وحافظت البنوك الإسلامية على مستوى تمويل جيد في المقام الأول، حيث شكّلت ودائع العملاء ما نسبته 66.3% من إجمالي الخصوم، في حين كانت حصة تمويل أسواق رأس المال تمثل 5.2% فقط.

المصدر: المصرف المركزي

ونما إجمالي الودائع بنسبة 4.1% ليسجل 538.6 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 1.3 نقطة مئوية مقارنة بالعام الماضي. وشكّلت الحسابات الاستثمارية القائمة على المشاركة في الأرباح نسبة 68.4% من إجمالي الودائع، ونمت بنسبة 15.8% في عام 2022. ونما تمويل سوق رأس المال بنسبة 7.0% في عام 2022. وبلغ إجمالي نسبة الأصول السائلة المؤهلة ونسبة السلف إلى الموارد المستقرة في قطاع البنوك الإسلامية 17.8% و80.6% على التوالي.

وتحسنت جودة الأصول في محفظة التمويل، حيث انخفضت نسبة صافي التمويل المتعثر إلى 3.4% وظلت نسبة التمويل المتعثر عند 7.3% وظلّت تغطية المخصصات مستقرة، مع نسبة تغطية إجمالية للمخصصات بلغت 72.8%، ونسبة تغطية لمخصصات محددة 53.0%. وواصلت الأرباح انتعاشها، حيث ارتفع العائد على الأصول بنسبة 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى 1.8%. وتُعزى الزيادة في الأرباح إلى ارتفاع صافي دخل التمويل، وانخفاض مخصصات انخفاض القيمة. تحسّنت نسبة التكلفة إلى الدخل أيضاً لتبلغ 28.9%، مما يشير إلى زيادة كفاءة التكلفة. علاوةً على ذلك، ظلت مصدات حماية رأس المال كافية، حيث بلغ إجمالي كفاية رأس المال 17.7%.

التمويل المستدام والقطاع المصرفي في دولة الإمارات

سوق التمويل المستدام

شهد سوق التمويل العالمي المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة. ويجري المصرف المركزي تقييماً واسعاً لمخاطر وفرص الاستدامة المتطورة في الأسواق المالية والمؤسسات المالية. ويغطي التقييم تطورات المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في الأسواق والمؤسسات المالية العالمية والإقليمية والمحلية، مع الأخذ في الحسبان المعايير الدولية ذات الصلة، وأفضل الممارسات وتحديد الثغرات.

ويمثل التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة العديد من الفرص والمخاطر للقطاع المصرفي. وتمارس البنوك دوراً حاسماً في سوق التمويل المستدام، باعتبارها المزود الرئيسي للتمويل المستدام والخدمات المالية ذات الصلة للشركات والحكومات والأفراد. وتعمل البنوك أيضاً كجهات مصدّرة وجهات اكتتاب ومنظمة ومستثمرة لسندات دين التمويل المستدام، وغيرها من المنتجات المالية المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة.

التمويل المستدام والقطاع المصرفي في دولة الإمارات

اكتسب التمويل المتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في دولة الإمارات زخماً في السنوات الأخيرة، حيث بلغت إصدارات الديون المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة 23.4 مليار درهم[34] في العام 2022، وهو ما يمثل نسبة قدرها 18.2% تقريباً من إجمالي إصدارات السندات خلال العام. وأصدرت البنوك أكثر من 70% من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت بحسب المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في دولة الإمارات، في حين صدر الباقي من قطاع الشركات في الدولة. علاوةً على ذلك، تشارك شركات التأمين كمستثمرين في أسواق الأوراق المالية طبقاً للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة.

ونمت أيضاً إصدارات سندات الدين المرتبطة بهذه المعايير في دولة الإمارات من حيث تنوعها، وبالإضافة إلى السندات الخضراء، تشمل هذه السندات التن أيضاً سندات الاستدامة القائمة على مبادئ الاستدامة على نطاق واسع. ويوضح هذا الاتجاه تركيزاً متزايداً للبنوك في دولة الإمارات في دمج العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الحوكمة في نماذج أعمالها، ودورها في تسهيل ودعم السوق لعملية التحوّل إلى اقتصاد أكثر استدامة.

دور المصرف المركزي في التمويل المستدام

تأكيداً على تركيز دولة الإمارات على الاستدامة تم اختيار عام 2023 في الدولة ليكون «عام الاستدامة»، إلى جانب دورها في استضافة قمة المناخ العالمية (كوب 28). ولا يزال المصرف المركزي ملتزماً بتعزيز التمويل المستدام ومعالجة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ. وتشرف اللجنة الداخلية حول التمويل الأخضر والمستدام برئاسة معالي المحافظ على تنفيذ مبادرات الاستدامة في المصرف المركزي.

وتركز مبادرات الاستدامة في المصرف المركزي على تطوير المبادئ والإرشادات الخاصة بإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ والرقابة عليها، وتعزيز تطوير التمويل الإسلامي المستدام، وإجراء اختبارات وأبحاث القدرة على تحمل الضغط المتعلقة بالمخاطر المناخية، ومراقبة تطورات الأسواق المالية بحسب المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، واستثمار جزء من احتياطيات النقد الأجنبي للمصرف المركزي في الأصول المالية الملتزمة بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة والتحول المستدام للمؤسسة[35].

[34] المصدر: تقديرات المصرف المركزي بناءً على قاعدة بيانات S&P Capital IQ.

[35] للمزيد من المعلومات التفصيلية حول دور المصرف المركزي وأنشطته في مجال الاستدامة، راجع فصل «الاستدامة» في التقرير السنوي للمصرف المركزي للعام 2022.

2.2 الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط في العام 2022

أجرى المصرف المركزي اختباره السنوي لقياس القدرة على تحمل الضغط لدى البنوك (من القاعدة إلى الأعلى) في العام 2022 بهدف تقييم مرونة البنوك في دولة الإمارات في ظل ارتفاع معدلات التضخم العالمية، وتفشّي حالات عدم اليقين في السوق. واستند السيناريو السلبي للاختبار إلى تضخم مصحوب بركود اقتصادي افتراضي، وذلك ضمن بيئة ارتفاع معدل الفائدة بشكل كبير. وأظهرت النتائج أن النظام المصرفي الإماراتي سيكون قادراً على تحمّل السيناريو المدروس، حيث انخفض متوسط نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1 بمقدار 301 نقطة أساس من 13.6%، ليصل إلى أدنى مستوى قدره 10.6% في ظل السيناريو السلبي. ونظراً لافتراض الميزانية العمومية الثابت المستخدم في اختبارات القدرة على تحمّل الضغط، تمكنت البنوك من الحفاظ على تدفق الائتمان لدعم الاقتصاد في بيئة مالية كلية تخضع للضغوط. وإضافة إلى اختبار القدرة على تحمل الضغط من القاعدة إلى الأعلى، أجرى المصرف المركزي بشكل منتظم اختبارات القدرة على تحمّل الضغط للسيولة من الأعلى إلى القاعدة، وأظهرت نتائجها أن بمقدور القطاع المصرفي لدولة الإمارات تحمّل فترات ضغط افتراضية (تصل إلى 60 يوماً)، خاصة تلك التي تنطوي على تدفق كبير للتمويل، ووصول محدود إلى سوق رأس المال.

المقدمة

في إطار جهوده الرقابية الاحترازية للحفاظ على الاستقرار المالي في دولة الإمارات، يجري المصرف المركزي اختباره السنوي لقياس قدرة القطاع المصرفي في دولة الإمارات على تحمل الضغط. وفي العام 2022، ركّز الاختبار على تقييم كيفية أداء البنوك في دولة الإمارات في ظل سيناريو التضخم المصحوب بركود تضخم افتراضي. وفي هذا القسم، يتم نشر السيناريوهات والنتائج المجمّعة.

وشمل اختبار القدرة على تحمل الضغط للعام 2022 ما مجموعه 15 بنكاً محلياً في الإمارات وأربعة بنوك أجنبية، ليغطي أكثر من 90% من أصول القطاع المصرفي في الإمارات. وتم تطبيق المنهجية والسيناريوهات ذاتها على جميع البنوك المشاركة لتقييم ما إذا كانت رسملتها كافية لاستيعاب الخسائر خلال فترة ركود شديدة افتراضية.

وتضمنت الميزات الرئيسية الجديدة لاختبار القدرة على تحمل الضغط ما يلي:

1. تقييم الإقراض المصرفي عبر الحدود للدول ذات الانكشافات المرتفعة نسبياً؛
2. إجراء تحليل دقيق المستوى لانكشافات البنوك على القطاعات الاقتصادية؛
3. تقييم تكوين ومصروفات الودائع المصرفية تحت الطلب والودائع لأجل في بيئة أسعار الفائدة المتزايدة.

وأظهرت النتائج أن البنوك المشاركة في الاختبار تتمتع بالقدرة الكافية على تحمل السيناريو السلبي الافتراضي، مع الاحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال والسيولة، والتي يمكن أن تُعزى في جانب منها إلى الأرباح القوية التي تراكمت بعد فترة الجائحة خلال العام 2021. وبالنظر إلى افتراض الميزانية العمومية الثابتة والقيود الأخرى في اختبار القدرة على تحمل الضغط، ستكون البنوك قادرة على الحفاظ على العرض الائتماني، إلى جانب تلبيتها الحد الأدنى من المتطلبات، من دون تأثير رأس المال لتحقيق فائدة من إجراءات الإدارة.

المخاطر والسيناريوهات

يحدد المصرف المركزي المخاطر البارزة التي يتعرض لها الاقتصاد والنظام المالي في دولة الإمارات بناءً على إجراء مراجعة منتظمة للمنشورات الخارجية والتحليل الرقابي القائم على المعلومات الكافية وإبداء الرأي.

وتحديداً، تم اعتبار المخاطر الجيوسياسية، والمخاطر المحتملة للركود نتيجةً للتضخم الحاد، والتقلب في أسعار السلع الأساسية (خاصة في أسعار النفط)، وحالات عدم التّيقن الناشئة عن جائحة كوفيد-19 من المخاطر الرئيسية في إجراء اختبار القدرة على تحمل الضغط للعام 2022.

الرسم البياني 1.2.2: المخاطر الافتراضية الرئيسية على الاقتصاد والنظام المالي لدولة الإمارات

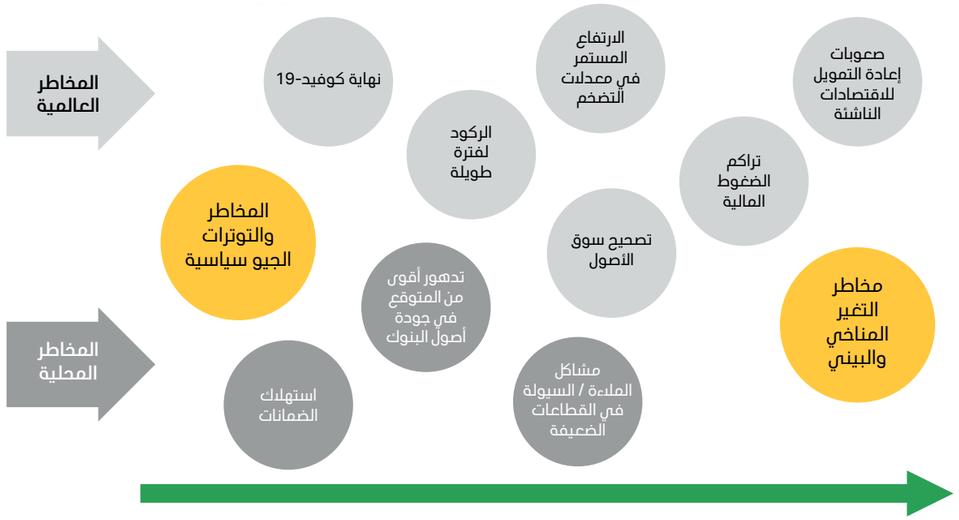

المصدر: المصرف المركزي

يتّبع السيناريو الأساسي للعام 2022 افتراضات مشابهة للتوقعات التي أجمع عليها صندوق النقد الدولي بشأن التوقعات لمدة ثلاث سنوات، بافتراض حدوث انتعاش تدريجي في الاقتصاد[36].

استند السيناريو السلبي الافتراضي للعام 2022 إلى مخاطر التضخم المصحوب بركود عالمي شديد (ارتفاع التضخم والركود)، مع ضغوط متزايدة في أسعار النفط والعقارات وأسواق الأسهم في الإمارات بسبب تلاشي الطلب.

ومن المفترض أن ينتقل الركود العالمي المتزامن والارتفاع المفاجئ في التضخم إلى اقتصاد الدولة من خلال قنوات التجارة والضرائب وأسعار الفائدة والثقة. وأعقب الارتفاع الأولي في أسعار النفط انخفاض كبير ومستمر. ولا يزال التضخم في مؤشر أسعار المستهلك مرتفعاً بسبب الغذاء والمكونات الأساسية الأخرى. ومع انتقال زيادة معدل أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى دولة الإمارات، تنخفض جودة الأصول المصرفية بسبب تفاقم عبء المديونية والقدرة على تحمل التكاليف.

ويتم وضع معايير لشدة السيناريو السلبي بناءً على متغيرات ثابتة، ويقصد بذلك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي وأسعار النفط، إلى جانب التوقعات من النماذج الثابتة للمتغيرات الأخرى. وتتم مقارنة شدتها بأوضاع الضغط التاريخية، وتختلف بناءً على الحالة الحالية للاقتصاد.

الجدول 1.2.2: مقاييس شدة السيناريو السلبي لمتغيرات مختارة[37]

أسماء المتغيرات	تغيّر النسبة المئوية من نهاية 2020 إلى أدنى مستوى
أسعار العقارات (دبي)	-20.3%
أسعار العقارات (أبوظبي)	-19.6%
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات	-6.6%
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي لدولة الإمارات	-7.1%
متوسط سعر برميل النفط	-59.8%

المصدر: المصرف المركزي

[36] يتم عادة وضع سيناريوهين - أساسي وسلبي لإجراء اختبار القدرة على تحمل الضغط. وتتكون سيناريوهات الاختبار من سير السيناريو والمسارات المتغيرة. ويلخص السيناريو الصدمات وقنوات الانتشار المرتبطة بها. وتشمل المسارات المتغيرة التوقعات ربع السنوية على مدى أفق مدته ثلاث سنوات، مع الأخذ في الحسبان 12 متغيراً مالياً كلياً رئيسياً، وتغطي القطاعات الرئيسية للاقتصاد في دولة الإمارات، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، وإنتاج النفط في دولة الإمارات، ومؤشر أسعار المستهلك، وأسعار النفط، وأسعار العقارات، ومؤشرات أسعار الأسهم، وسعر الإيبور لمدة ثلاثة أشهر، ومعدلات إشغال الفنادق. ويوجد لدى البنوك المشاركة خيار استخدام متغيرات إضافية بعد موافقة المصرف المركزي على منهجية توسع السيناريو ذي العلاقة، ومسارات السيناريو للمتغيرات الإضافية.

[37] يرجى الملاحظة أنه تم تقليل شدة الصدمات على الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مقارنةً باختبار القدرة على تحمل الضغط السابق، نظراً لأوضاع بدايتها التي انخفضت بشكل كبير في نهاية العام 2020. وتبدأ السيناريوهات في الربع السنوي الأول 2022 وتنتهي في الربع السنوي الأخير 2024. ويختلف توقيت المستوى الأدنى باختلاف المتغيرات، ويحدث عادةً من أربعة إلى ستة أرباع سنوية بعد بداية السيناريو.

ويتم استخدام سيناريوهات اختبار القدرة على تحمل الضغط باستمرار لاختبارات الضغط من القاعدة إلى الأعلى، وكذلك من الأعلى إلى القاعدة. ويتم إجراء مجموعة من اختبارات الملاءة المالية من الأعلى إلى القاعدة واختبارات القدرة على تحمل ضغط السيولة بانتظام لقياس نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط من القاعدة إلى الأعلى، وتحديث النتائج بناءً على الحالة المتطورة للاقتصاد. ويتم أيضاً إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغط من الأعلى إلى القاعدة من قبل المصرف المركزي، بناءً على البيانات الرقابية وبيانات السوق، من دون المشاركة الصريحة للبنوك في وضع النماذج والحسابات.

نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط من القاعدة إلى الأعلى

ستظل البنوك، تحت السيناريو الأساسي، متمتعة بمتوسط نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1 بمقدار 15.1% في العام 2023، أي أنه أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات هذا المتوسط. أما تحت السيناريو الافتراضي السلبي فسوف ينخفض متوسط نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1 للبنوك المشاركة بمقدار 301 نقطة أساس من 13.6% إلى قاع بمقدار 10.6% في العام 2023.

الرسم البياني 2.2.2: نسب رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1 تحت اختبار القدرة على تحمل الضغط

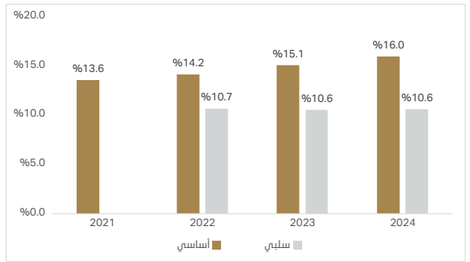

المصدر: المصرف المركزي

وأظهرت النتائج زيادة كبيرة في انكشافات المرحلتين الثانية والثالثة، إذ يعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع معدلات التخلف عن السداد في كافة فئات الانكشاف في ظل السيناريو السلبي.

الرسم البياني 3.2.2: إجمالي الانكشاف حسب مراحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 في السيناريو السلبي

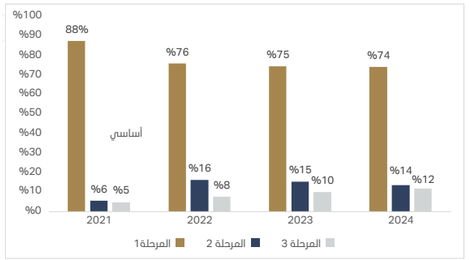

المصدر: المصرف المركزي

وساهم ارتفاع حالات التخلف عن السداد على وجه الخصوص في شريحتي الشركات والأفراد في زيادة الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان وفي تخفيض نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1، أما القطاعات الأخرى التي أسهمت في خسائر مخاطر الائتمان فقد شملت المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والحكومات المحلية، والبنوك والبنود خارج الميزانية العمومية. وكانت خسائر مخاطر السوق ناجمة بشكل أساسي عن حيازات البنوك من سندات الدين، والتي يتوقع لها أن تتعرض لخسائر كبيرة، وعن صدمات الفروقات في الائتمان وأكبر حالات التخلف عن السداد لدى الأطراف الأجنبية المقابلة، في ظل أسعار الفائدة المرتفعة للغاية.

الرسم البياني 4.2.2: تحليل تغير نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1 للفترة 2021-2023

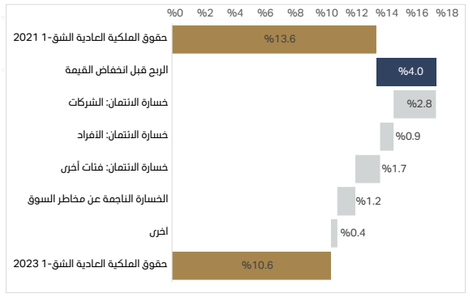

المصدر: المصرف المركزي

في الختام، أظهرت نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط للعام 2022 أن القطاع المصرفي في دولة الإمارات يمكنه تحمل الصدمات الكبيرة في ظل السيناريو السلبي، والحفاظ على مستويات رأس المال فوق الحد الأدنى من المتطلبات.

مراجعة اختبار القدرة على تحمل الضغط وإجراءات السياسات

قام المصرف المركزي في العام 2022 بتعزيز مراجعته الشاملة للطلبات المصرفية من خلال أداة مؤتمتة لضمان الجودة، تغطي مطابقة البيانات، وتحديد أوجه الخلل، وإجراء المقارنة مع النماذج الداخلية.

وتدعم نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط المشرفين المصرفيين، وتُمكنهم من تقييم حاجة البنك إلى اتخاذ تدابير تصحيحية لزيادة رأس المال أو السيولة الوقائية. ويمكن الاستفادة من نتائج الاختبار أيضاً كمدخلات للتنبيه عند الحاجة إلى تحديد مصد حماية رأس المال المعاكس للدورة الاقتصادية، وضرورة استخدام أدوات احترازية كلية أخرى لتعزيز مرونة النظام المالي، وتقليل احتمالية حدوث أزمات مالية في المستقبل.

اختبارات القدرة على تحمل ضغط السيولة (من الأعلى إلى القاعدة)

أجرى المصرف المركزي في العام 2022 اختبارات منتظمة للقدرة على تحمل ضغط السيولة (من الأعلى إلى القاعدة)، وذلك بهدف تحديد وتقييم تأثير سيناريوهات ضغوط السيولة الافتراضية قصيرة الأجل على البنوك. وتوفر هذه الاختبارات تقييماً شاملاً لمرونة البنوك لتحمل الصدمات غير النظامية على مستوى السوق، من خلال الكشف عن قدرتها على توفير التمويل الكافي لتغطية التزامات الدفع قصيرة الأجل، الناشئة عن الاستنزاف غير المتوقع للسيولة، من دون اللجوء إلى دعم السيولة الخارجية.

ويستخدم المصرف المركزي منهجية فترة القدرة على التحمل التي تستند إلى نسبة تغطية السيولة، بمدى زمني من 30 و60 يوماً لتقييم مخاطر السيولة. وتم وضع السيناريو بناءً على التجربة التاريخية لدولة الإمارات، والمستمدة من أوضاع الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ويشتمل التقييم أيضاً على عوامل أخرى لمخاطر السيولة، مثل تدهور جودة الأصول، وتركيز التمويل، وصدمات التمويل لغير المقيمين.

وقد تم إجراء اختبارات القدرة على تحمل ضغط السيولة كواحدة من تدابير مراقبة المخاطر المعتمدة لدى المصرف المركزي للتحقق من أنه بالإمكان الكشف عن مخاطر السيولة في وقت مبكر، ومعالجتها دون إبطاء، وقد شمل الاختبار جميع البنوك الوطنية في الدولة، وأظهرت النتائج المرونة التي تتمتع بها البنوك وقدرتها على تغطية صدمات سيولة محتملة قصيرة الأجل.

وأظهر تحليل منهجية فترة القدرة على التحمل أن القطاع المصرفي في دولة الإمارات يمكن أن يتحمل فترة من الضغط (تصل حتى 60 يوماً)، على الرغم من وجود تدفق افتراضي كبير في الودائع إلى الخارج، وقدرة محدودة للحصول على تمويل من السوق. وفي ظل هذا السيناريو السلبي، بلغ فائض السيولة لدى البنوك في دولة الإمارات، وهو الفرق بين الأصول السائلة المتاحة بعد عمليات التخفيض وصافي التدفقات النقدية الخارجة تحت الضغط، 270 مليار درهم و215 مليار درهم في مدى زمني قدره 30 و60 يوماً على التوالي. ويمثل ذلك 55% و44% من صافي الأصول السائلة بعد التخفيض التي تحتفظ بها البنوك في دولة الإمارات قبل التعرض للضغط.

الرسم البياني 5.2.2: فترة القدرة على التحمل – بنوك دولة الإمارات

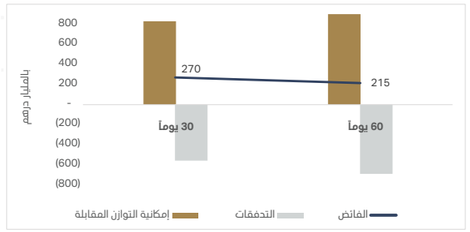

المصدر: المصرف المركزي

اختبارات القدرة على تحمل الضغط لنظم الدفع

كجزء من إطاره الداخلي لإدارة المخاطر، واصل المصرف المركزي إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغط لنظام الدفع والتسوية لتقييم مرونة نظام دولة الإمارات للتحويلات المالية. ووضع المصرف المركزي إطار عمل قوي لمراقبة وإدارة مخاطر السيولة وفقاً لمعايير البنى التحتية للأسواق المالية.

ويمكن أن يتغير توافر واستخدام السيولة خلال اليوم في أوقات الضغط، لذا تم تطوير اختبار القدرة على تحمل الضغط من خلال تحليل قابلية التأثر لأسوأ سيناريو ممكن لتدفق صافي المدفوعات، والتأثير المحتمل على سيولة نظام الدفع. وتُستخدم صدمات الضغط الافتراضي لتحديد تأثير أسوأ تدفق لصافي المدفوعات على مستويات سيولة نظام دولة الإمارات للتحويلات المالية، وتقييم ما إذا كانت البنوك تمتلك أرصدة كافية لدى المصرف المركزي لإدارة التسويات اليومية الناشئة عن أعلى مستوى من الالتزام بالدفع الإجمالي.

وأظهرت نتائج الاختبار المرونة القوية التي يتمتع بها النظام مع وجود مستويات كافية من السيولة، يضاف إلى ذلك خصائص إدارة السيولة الفعالة في نظام دولة الإمارات للتحويلات المالية، مع قدرة السداد العالية للمشاركين خلال الفترات المشمولة بالاختبار. بالإضافة لذلك، كان تأثير صدمة ضغوط السيولة الافتراضية الشديدة (تدفقات صافي مدفوعات عالية جداً من قبل المشاركين) معتدلاً نسبياً، مع تسجيل صافي تدفق المدفوعات الخارجة أقل بكثير من أرصدة البنوك لدى المصرف المركزي.

الرسم البياني 6.2.2: نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط لنظم الدفع

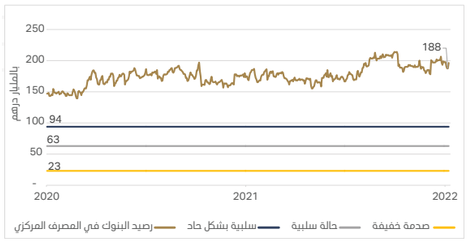

المصدر: المصرف المركزي

تحليل سيناريو مخاطر المناخ

يمكن أن تؤدي مخاطر تغير المناخ إلى تعطيل الأنشطة التجارية، وقد تحمل معها تأثيرات عميقة على المؤسسات المالية. وعادةً، يتم تصنيف المخاطر المتعلقة بالمناخ على أنها مادية أو مرتبطة بمرحلة انتقالية. وتشير المخاطر المادية إلى التأثيرات المادية المحتملة لأحداث تغير المناخ، مثل الظواهر الجوية غير العادية، وارتفاع مستويات سطح البحر، وارتفاع درجات الحرارة. في حين تشير المخاطر المرتبطة بمرحلة انتقالية إلى التأثيرات الناجمة عن تحول السياسات نحو اقتصاد منخفض الكربون، مع انخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

وتعدّ دولة الإمارات موطن العديد من الأنشطة التي يمكن أن تكون عرضة لتأثيرات تغير المناخ، مثل النفط والغاز والنقل والبناء والزراعة، فضلاً عن مجالات أخرى. وبما أن الخسائر المحتملة من الإقراض للقطاعات المعرضة للتأثيرات المناخية يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي في الدولة، فقد أطلق المصرف المركزي خططاً لدمج المخاطر المتعلقة بالمناخ ضمن الرقابة ومراقبة الاستقرار المالي.

وبهدف تقييم نقاط الضعف المحتملة بسبب تغير المناخ، يكون مهماً رصد المستويات العالية من انعدام اليقين في النتائج المتعلقة بالمناخ والمخاطر المرتبطة بها. ويعد تحليل السيناريو واختبار الضغط من الأدوات الاستشرافية المهمة التي يمكن الاستعانة بها لتقييم نقاط ضعف المؤسسات المالية تجاه التأثير الذي ينطوي على عدم التيقّن بدرجة كبيرة لمخاطر تغير المناخ. وفي العام 2022، أجرى المصرف المركزي اختباراً تجريبياً لمدى القدرة على تحمل الضغط من الأعلى إلى القاعدة باستخدام ثلاثة سيناريوهات من شبكة تخضير النظام المالي[38] لإجراء تحليل المخاطر الانتقالية لتأثير تغيّر المناخ في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وكانت السيناريوهات المختارة على النحو التالي:

- استراتيجية الحياد المناخي 2050 (+1.5 درجة مئوية): تنفيذ السياسات العالمية (اتفاقية باريس) لمكافحة تغير المناخ، مع مخاطر انتقالية عالية نسبياً، ولكن مع انخفاض المخاطر المادية.
- الانتقال المتأخر (+2.0 درجة مئوية): التأخر في تنفيذ السياسات، وظهور مناخ "Minsky Moment"، مع مخاطر مادية وانتقالية عالية.
- السياسات الحالية: أي السيناريو الأساسي، مع عدم وجود تغيير أو حدوث تغيير طفيف في السياسات الحالية لمكافحة تغير المناخ، ما قد يتسبب في حدوث مخاطر مادية عالية، مع الحد الأدنى من المخاطر الانتقالية، وارتفاع درجة الحرارة العالمية بأكثر من 3 درجات مئوية.

وتم تعزيز مسارات بعض المتغيرات من سيناريوهات شبكة تخضير النظام المالي (Network For Greening the Financial System) مع نماذج لدى المصرف المركزي، بهدف صياغة مسارات لمتغيرات إضافية ذات صلة بهيكل اقتصاد الدولة. وبالنسبة إلى بعض المتغيرات، يوجد رابط مباشر بين دولة الإمارات والمتغيرات في الدول الأخرى، ومن ذلك على سبيل المثال سعر الفائدة في الولايات المتحدة وسعر الإيبور في دولة الإمارات. وفي حالات أخرى، تم تطبيق تعديلات إضافية على السلسلة بناءً على ضرورة مواءمة المتغيرات مع القيم المرصودة، مثل الناتج المحلي الإجمالي للدولة وأسعار النفط ومعدل التضخم فيها.

[38] سيناريوهات المناخ الصادرة عن شبكة تخضير النظام المالي للبنوك المركزية والمشرفين - 2021، شبكة تخضير النظام المالي.

الرسم البياني 7.2.2: أسعار الكربون في دولة الإمارات (2010 دولار أمريكي للطن المتري من ثاني أكسيد الكربون) واستهلاك النفط العالمي («إكساجول»/ سنة)

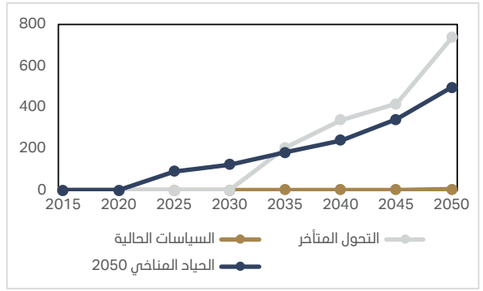

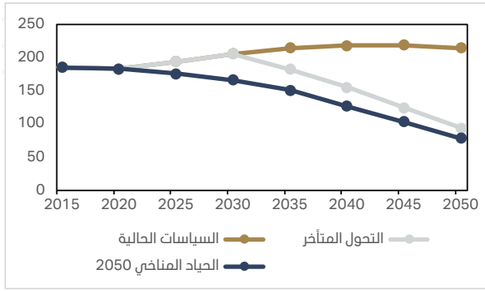

المصدر: المصرف المركزي

وفي ظل سيناريوهات التحول هذه، يتمثل الافتراض الرئيسي في حدوث زيادة كبيرة في أسعار النفط بسبب فرض ضريبة أسعار الكربون. لذلك، لا يمكن بالضرورة تفسير ارتفاع سعر النفط الذي يدفعه المستهلكون في سيناريوهات التحول على أنه السعر الذي تحصل عليه الجهة المنتجة للنفط، ولا يُفترض أنه يتحوّل مباشرة إلى عائدات نفطية أكبر. ونتيجة لذلك، لم يتم افتراض أن الزيادة في أسعار النفط في السيناريوهات ستنتقل بالكامل إلى إيرادات لدولة الإمارات. وعلاوة على ذلك، فإن الانتقال إلى اقتصاد خالٍ من الكربون يعني انخفاضاً كبيراً في استهلاك النفط العالمي، وهو ما ينعكس سلباً على إنتاج النفط في الدولة، وناتجها المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي.

وخُلص بحث أجرته «دي إن بي DNB»[39]، إلى أن القطاعات كثيفة الانبعاثات ستتكبد تكاليف مباشرة عالية ونفقات رأسمالية في ظل سيناريوهات التحول. وقد يتعرض إقراض البنوك وحيازة الأوراق المالية الاستثمارية في القطاعات كثيفة الانبعاثات لمخاطر تحول مناخي أعلى. ولقياس شدة الانبعاثات، استخدمت «دي إن بي DNB» المحتوى القطاعي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بناءً على نماذج المدخلات والمخرجات العالمية للحصول على عوامل ضعف الانتقال التي تقيس قابلية تعرض قطاعات اقتصادية معينة للمخاطر الانتقالية، بناءً على الانبعاثات من القطاع[40]. ويستفاد من هذه العوامل في تحديد اختلافات الانكشافات عبر البنوك للقطاعات التي فيها نقاط ضعف أكثر، والقيم الإجمالية للقطاع تحت الضغط والمضافة للقطاعات القابلة التأثر بالمناخ.

وفي اختبار تحمل القدرة على الضغط، استخدم المصرف المركزي نماذج ثابتة داخلية لربط سيناريوهات شبكة تخضير النظام المالي بمعايير مخاطر البنوك، ثم حساب خسائر مخاطر الائتمان التي قد تتكبدها البنوك على مدى 30 عاماً، في ظل وجود افتراض ثابت للميزانية العمومية[41]. وتم تطبيق ضغوط إضافية لمستويات الانكشاف في القطاعات المعرضة للانبعاثات العالية بناءً على عوامل ضعف الانتقال التي أدت إلى زيادة عالية نسبياً في احتمالية التخلف عن السداد وخسائر مخاطر الائتمان في تلك القطاعات. وبشكل عام، ستزيد معدلات التخلف عن السداد الإجمالية للشركات بنسبة 21% في الحياد المناخي 2050، وبنسبة 27% في سيناريوهات الانتقال المتأخر مقارنةً بسيناريو السياسات الحالية الأساسي في السنوات الخمس التالية لصدمات الانتقال، الأمر الذي يُظهر الحجم المماثل لزيادة معدلات التخلف عن السداد في الفترة التي أعقبت انخفاض أسعار النفط في العام 2014.

ويؤدي استخدام أفق طويل المدى إلى زيادة عدم اليقين حول التقديرات الكمية لكل من أحجام الانكشاف والخسائر المحتملة. ولمعالجة هذه المشكلة، يعتزم المصرف المركزي إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغط من القاعدة إلى أعلى، ومن الأعلى إلى القاعدة على مدى فترة زمنية أقصر. وسيشمل ذلك جمع البيانات الدقيقة من البنوك في دولة الإمارات وتطوير منهجية وسيناريوهات اختبار القدرة على تحمل الضغط من مخاطر المناخ في دولة الإمارات. وستساعد نتائج هذا الاختبار في تحليل المخاطر المتعلقة بالمناخ ذات الصلة بمحافظ البنوك، ومن ثم تجميع النتائج لتقدير التأثير الكلي على النظام المصرفي في دولة الإمارات بالكامل.

[39] اختبار القدرة على تحمل الضغط لمخاطر تحول الطاقة للنظام المالي الهولندي، 2018 - بنك De Nederlandsche.
[40] تأخذ الانبعاثات المضمنة في الحسبان انبعاثات الكربون المباشرة وغير المباشرة من خلال مدخلات الإنتاج.
[41] النماذج الثابتة هي نماذج اقتصادية قياسية تعتمد على خوارزمية متوسط نموذج «بايزيان Bayesian» التي تجمع بشكل مثالي التنبؤات من قائمة شاملة لنماذج الانحدار الخطي للسلاسل الزمنية، مع وجود قيود تسجيل إضافية على معايير النموذج (Gross and Pobliacion، 2019).

03

تقييم المؤسسات المالية غير المصرفية والبنية التحتية المالية في دولة الإمارات

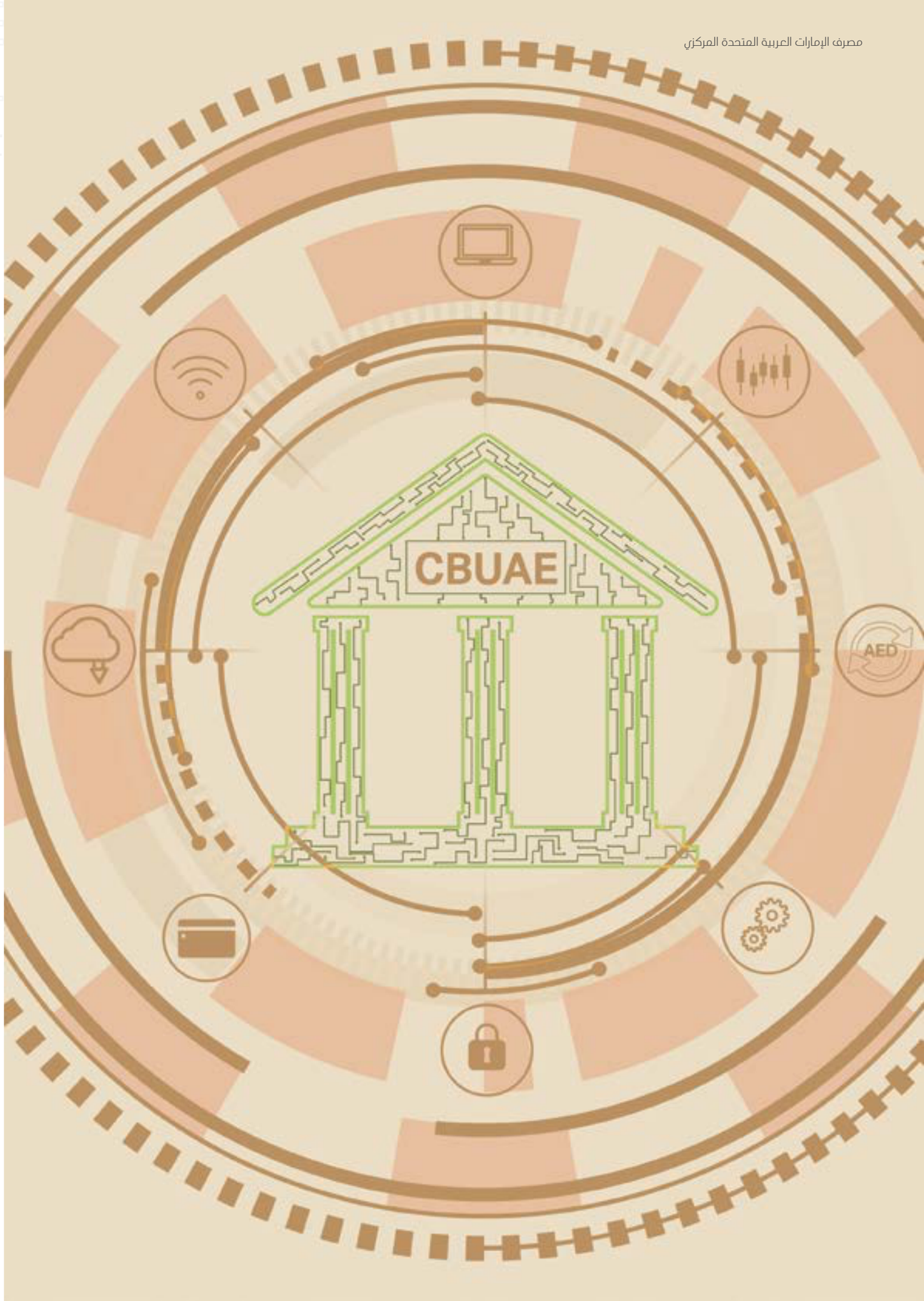

1.3 المؤسسات المالية غير المصرفية

تشمل المؤسسات المالية الرئيسية غير المصرفية المرخصة من قبل المصرف المركزي شركات التأمين والصرافة والتمويل. ظلّ وضع الملاءة الإجمالية لشركات التأمين في دولة الإمارات في مستويات مناسبة، كما واصل القطاع نمو أعماله، مع تحقيق توسع في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، ليتجاوز مستويات ما قبل الجائحة. وانخفض مستوى الربحية الإجمالية بسبب ضعف الأداء الاستثماري المرتبط بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة التي أثرت على أداء القطاع، خاصة من خلال انخفاض قيمة الأصول الاستثمارية. وفي المقابل، تم تسجيل تحسّن في صافي دخل الأقساط المكتتبة، بعد أن فاق نمو أقساط التأمين حجم المطالبات المدفوعة. وظلّ قطاع الصرافة مرناً في ظل الانتعاش المضطرد لأنشطته، وبالتوازي مع تعافي الاقتصاد في دولة الإمارات، ورغم زيادة الدخل من الأنشطة الأساسية لشركات الصرافة، انخفض إجمالي المصروفات، إلى جانب تحقيق المزيد من التحسن في هياكل التكلفة. وشهد إجمالي أصول شركات التمويل المزيد من الانكماش في العام 2022، بينما حافظ القطاع على مصدات كافية لحماية رأس المال والسيولة. ورغم تسجيل غالبية شركات التمويل أرباحاً للعام الماضي، ظلت الربحية وجودة الأصول تحت الضغط.

قطاع التأمين في دولة الإمارات

الملاءة المالية

يتألف قطاع التأمين في دولة الإمارات من 62 شركة تأمين، بلغ حجم أصولها 119.1 مليار درهم حتى نهاية 2022. وظل وضع الملاءة الإجمالية لشركات التأمين مناسباً لمتطلبات ملاءة رأس المال بنسبة 193.8%، مقارنة بالحد الأدنى البالغ 100%. وانخفضت متطلبات ملاءة رأس المال بنسبة 4.1 نقطة مئوية عن العام السابق بسبب الزيادة الكبيرة في رأس المال المطلوب، مقارنة بالأموال الخاصة المتاحة. وجاءت الزيادة في رأس المال المطلوب بشكل رئيسي من مخاطر الائتمان ومخاطر التعهد بالتغطية نتيجة المطالبات وتضخم المصاريف.

إجمالي الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة

واصل إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لقطاع التأمين نموه بنسبة 6.6% في العام 2022، ليصل إلى 47.2 مليار درهم، متجاوزاً بذلك مستويات ما قبل الجائحة. وكان النمو مدفوعاً بشكل أساسي بالتأمين على الممتلكات والمسؤوليات، يليه التأمين الصحي، حيث تم تسجيل نمو بنسبة 15.0% و9.7% على التوالي خلال العام. وفي المقابل، انخفضت أقساط التأمين على الحياة بنسبة 15.3%. وجاء التأمين الصحي في المرتبة الأولى لاستحواذه على نسبة 46.2% من إجمالي الأقساط، يليه التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 37.7%، والتأمين على الحياة بنسبة 16.1%.

الرسم البياني 1.1.3: إجمالي الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة

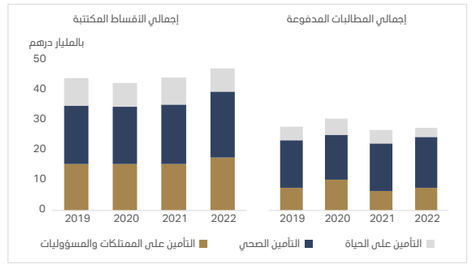

المصدر: المصرف المركزي

وارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 2.6% خلال العام، وتصدر التأمين على الممتلكات والمسؤوليات المشهد (16.9%)، ومطالبات التأمين الصحي (2.6%)، بينما انخفضت مطالبات التأمين على الحياة بنسبة 31.1%.

الربحية

انخفضت الربحية الإجمالية لقطاع التأمين في العام 2022 نتيجة ضعف الأداء الاستثماري، حيث انكمش إجمالي الربح بنسبة 25.1% ليصل إلى 1.9 مليار درهم، وجاء ذلك مدعوماً بصافي الخسائر غير المحققة من استثمارات السندات والأسهم. ويرجع ذلك إلى ارتفاع عائدات السندات وسط بيئة ارتفاع أسعار الفائدة وضعف أداء الأسهم العالمية خلال العام. وعلى العكس من ذلك، تحسن صافي دخل الأقساط المكتتبة على خلفية النمو القوي في أقساط التأمين، مقارنة بالمطالبات المدفوعة خلال العام. ونتيجة لذلك، تحسن معدل الخسارة الإجمالية منخفضاً بنسبة قدرها 54.2%.

المحفظة الاستثمارية

تتعرض شركات التأمين لتقلبات الأسواق المالية بسبب الاستثمارات الكبيرة في الأسهم والسندات. واستحوذت المحفظة الاستثمارية لقطاع التأمين في دولة الإمارات على 62.8 مليار درهم تقريباً في العام 2022. واستحوذت الاستثمارات في الأسهم على الحصة الأكبر من إجمالي المحفظة الاستثمارية بنسبة 35.0%، تليها سندات الدين بنسبة 29.9%، والنقد والودائع بنسبة 27.7%، والاستثمارات العقارية بنسبة 5.9%. وكان المبلغ المتبقي لأصول أخرى [42].

شركات الصرافة

نظرة عامة على شركات الصرافة

مارس المصرف المركزي أنشطته الرقابية على 84 شركة صرافة مرخصة في دولة الإمارات في العام 2022. وبالتوازي مع استمرار تعافي اقتصاد دولة الإمارات خلال العام 2022، ظل قطاع الصرافة يتمتع بالربحية، مدفوعاً بارتفاع عمليات التحويل وصرف العملات الأجنبية. وظلّ المصرف المركزي على اطلاع تام على العمليات التشغيلية، كما استمر في تعزيز الرقابة على شراكة الصرافة خلال العام.[43]

منتجات وخدمات شركات الصرافة

يأتي الدخل الأساسي لشركات الصرافة بشكل رئيسي من عمليات الحوالات وصرف العملات الأجنبية وإدارة دفعات الأجور. وارتفع الدخل الأساسي من العمليات في دولة الإمارات بنسبة 19.7% في العام 2022، ليصل إلى 2.9 مليار درهم، بعد التراجع الناجم عن الظروف البيئية الصعبة التي أثرت على القطاع في العام 2020، وتداعيات جائحة كوفيد-19[44]. ورغم زيادة إجمالي الدخل الأساسي من العمليات في قطاع الصرافة، إلا أنه ظل دون مستويات ما قبل الجائحة.

الرسم البياني 2.1.3: الدخل الأساسي لشركات الصرافة

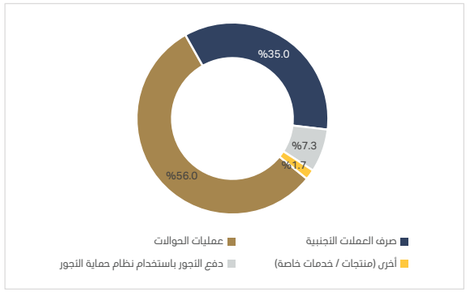

المصدر: المصرف المركزي

[42] استثمار في شركات زميلة، زيادة دخل الاستثمار، قروض مضمونة بوثائق التأمين على الحياة والأدوات المالية المشتقة.
[43] تُصنّف دولة الإمارات بأنها ثاني أكبر مصدر للتحويلات الخارجية على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة، مما يسلط الضوء على تنامي أعمال شركات الصرافة في دولة الإمارات محلياً ودولياً. انظر: البنك الدولي. (2020). بيانات الهجرة والتحويلات.
[44] توقفت إحدى أكبر شركات الصرافة العاملة في دولة الإمارات عن العمل خلال العام 2020.

صرف العملات الأجنبية

يشكّل الدخل الأساسي من أعمال صرف العملات الأجنبية نسبة 35.0% من إجمالي الدخل الأساسي لشركات الصرافة، حيث واصل ارتفاعه بشكل كبير بنسبة 58.0% في العام 2022، ليصل إلى 1.0 مليار درهم، ليحافظ على أعلى نمو في عمليات الدخل الأساسي بين أنشطة الأعمال الأخرى، متجاوزاً في ذلك مستويات ما قبل الجائحة. وتعافت أعمال صرف العملات الأجنبية بالكامل في أعقاب الانكماش الحاد الناجم عن الجائحة.

عمليات الحوالات

ارتفع الدخل الأساسي من عمليات الحوالات بنسبة 3.9% في العام 2022، ليصل إلى 1.6 مليار درهم، على عكس التراجع الذي تم تسجيله في العام السابق. وظلت عمليات الحوالات تشكل أكبر مصدر للدخل في أنشطة شركات الصرافة، حيث شكّلت 56.0% من إجمالي الدخل الأساسي للقطاع.

إدارة دفعات الأجور

شكّلت دفعات الأجور من خلال نظام حماية الأجور[45] ما نسبته 7.3% من إجمالي الدخل الأساسي في العام 2022. وبلغ الدخل الأساسي من إدارة دفعات الأجور 0.2 مليار درهم، وارتفع بنسبة 20.1% عن العام الذي سبقه.

المصاريف الإجمالية

سجل قطاع الصرافة انخفاضاً في إجمالي المصروفات بنسبة 9.1% لتصل إلى 2.1 مليار درهم. وتحسن القطاع من خلال انخفاض المصاريف غير المرتبطة بالفائدة المصرفية ونفقات الفائدة، مشيراً إلى تحسّن هيكل التكلفة بشكل أكبر.

صافي الربح

سجل قطاع الصرافة ارتفاعاً في صافي الأرباح بلغ 0.8 مليار درهم، ونجم ذلك بشكل أساسي عن ارتفاع الدخل من الأنشطة الأساسية، وانخفاض إجمالي المصروفات خلال العام.

عمليات الحوالات عبر شركات الصرافة

استمرت الحوالات الصادرة من خلال مكاتب الصرافة في المحافظة بشكل معتدل للعام الثالث على التوالي، مسجلة انخفاضاً بنسبة 1.4% لتصل إلى 145.7 مليار درهم. واشتملت الحوالات الصادرة بشكل أساسي على الحوالات الشخصية بقيمة 105.9 مليار درهم، تليها الحوالات التجارية بقيمة 28.5 مليار درهم، والحوالات الأخرى بقيمة 10.6 مليار درهم، والحوالات الاستثمارية بقيمة 0.7 مليون درهم. وكانت أكبر ثلاث دول مستقبلة للحوالات الصادرة هي: الهند بنسبة 30.5%، وباكستان 12.2%، والفلبين 8.4% من إجمالي الحوالات.

من ناحية أخرى، سجلت الحوالات الواردة من خلال مكاتب الصرافة ارتفاعاً بنسبة 23.0% لتصل إلى 25.3 مليار درهم خلال العام 2022. وكانت أكبر الحوالات الواردة هي: الحوالات التجارية بقيمة 13.4 مليار درهم، تليها الحوالات الشخصية بقيمة 6.5 مليار درهم، والحوالات الأخرى بقيمة 4.8 مليار درهم، والحوالات الاستثمارية بقيمة 0.6 مليون درهم. وكانت أكبر ثلاث دول من حيث الحوالات الواردة، هي: سلطنة عُمان بنسبة 29.7% من إجمالي الحوالات، والكويت 14.4%، والأردن 6.2%.

الرسم البياني 3.1.3: الحوالات عبر شركات الصرافة

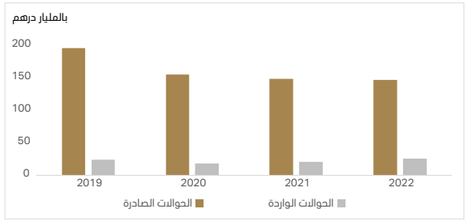

المصدر: المصرف المركزي

رأس مال شركات الصرافة

ارتفع إجمالي مركز رأس المال لقطاع شركات الصرافة بنسبة 66.3% خلال العام 2022 ليصل إلى 3.9 مليار درهم. وشكّل رأس مال القطاع نسبة 48.1% من إجمالي أصول القطاع البالغة 8.3 مليار درهم حتى ديسمبر 2022[46].

[45] يعد نظام حماية الأجور الذي طوره المصرف المركزي، نظاماً إلكترونياً لتحويل الرواتب يسمح للمؤسسات بدفع الأجور عبر البنوك ومراكز الصرافة والمؤسسات المعتمدة الأخرى.

[46] يبلغ الحد الأدنى المطلوب لرأس المال المدفوع لشركات الصرافة بناءً على أنظمة المصرف المركزي 50 مليون درهم للكيانات المسجلة كشركات ذات مسؤولية محدودة. أما بالنسبة لشركات الصرافة العاملة كمؤسسات فردية أو كشراكات، فيتراوح الحد الأدنى لرأس المال المدفوع من مليوني درهم إلى 10 ملايين درهم، ويتوقف ذلك على نوع الترخيص.

شركات التمويل

نظرة عامة على شركات التمويل

خلال العام 2022، استمر إجمالي أصول شركات التمويل في الانخفاض، بينما ظلت الربحية وجودة الأصول تحت الضغط. ومع ذلك، حافظ القطاع ككل على مصدات كافية لحماية رأس المال والسيولة، رغم وجود بعض الاختلافات الملحوظة بين شركات التمويل الفردية.

أصول شركات التمويل

انخفض عدد شركات التمويل النشطة العاملة في دولة الإمارات من 19 إلى 16 شركة، منها ثلاث شركات تعود ملكيتها لبنوك. وانخفض إجمالي الأصول الإجمالية لشركات التمويل بنسبة 8.6% خلال العام 2022، ليصل إلى 25.3 مليار درهم. وظلت القروض هي المكوّن الرئيسي لأصول شركات التمويل، حيث شكّلت 55.7% من إجمالي الأصول في العام 2022.

أنشطة الإقراض

بعد انخفاض بنسبة 12.8% في أنشطة الاكتتاب في عام 2021، انخفض إقراض شركات التمويل في العام 2022 بنسبة 7.2%، ليصل إلى 14.3 مليار درهم.

وتتألف محفظة الإقراض لشركات التمويل بشكل أساسي من قروض الأعمال والقروض العقارية التي شكّلت مجتمعة ما يقرب من ثلثي إجمالي محفظة القروض، تليها بطاقات الائتمان والقروض الشخصية. ورغم نمو حصة قروض السيارات من 3.1% إلى 5.3% في العام 2022، فقد سجلت جميع قطاعات القروض الرئيسية الأخرى انخفاضاً.

الرسم البياني 4.1.3: محفظة قروض شركات التمويل

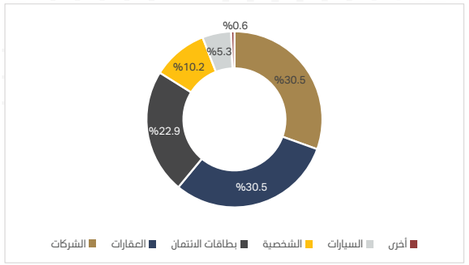

المصدر: المصرف المركزي

الخصوم والودائع

يُحظّر على شركات التمويل، طبقاً لأنظمة المصرف المركزي، استلام ودائع من الأفراد، لذلك، تُعد ودائع الشركات والتمويل من البنوك والأطراف ذات الصلة مصادر التمويل الرئيسية لها. وفي العام 2022، واجه التمويل الإجمالي لشركات التمويل مزيداً من الانكماش بنسبة 19.8% ليصل إلى 8.3 مليار درهم من 10.4 مليار درهم في العام 2021.

السيولة

شهدت شركات التمويل المزيد من التحسن في متوسط نسبة الأصول السائلة[47] في العام 2022، ووصل إلى 39.8%. وتحققت الزيادة في السيولة من خلال مواصلة تطبيق إجراءات السيولة التي اتخذتها شركات التمويل للتخفيف من تداعيات كوفيد-19،، إلى جانب ضعف الطلب على التمويل الجديد خلال العام[48].

جودة الأصول

واصلت جودة أصول شركات التمويل في الانخفاض في العام 2022، وازداد متوسط صافي نسبة القروض المتعثرة[49] إلى 8.6% في العام 2022، من 7.3% في العام 2021.

في الوقت نفسه، انخفضت مخصصات القروض، بما في ذلك المخصصات الخاصة والعامة بنسبة 10.1% إلى 3.5 مليون درهم. وبالتالي، انخفضت تغطية المخصصات من 95.1% إلى 92.9%.

كفاية رأس المال

بصفة عامة، حافظ قطاع شركات التمويل على رسملة كافية خلال العام 2022، حيث بلغت نسبة رأس المال الكلي إلى إجمالي الأصول 46.5%، بزيادة قدرها 1.7 نقطة مئوية عن العام الماضي، ويرجع ذلك إلى الزيادة في إجمالي رؤوس الأموال[50].

الربحية

بعد تحقيق أرباح بلغت 1.4 مليار درهم في عام 2021، انخفضت أرباح قطاع شركات التمويل لعام 2022 إلى 3.0 مليون درهم. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة للقطاع تخفي عمليات الربحية المتنوعة بين شركات التمويل. ومع أن غالبية شركات التمويل تمكنت من تحقيق الأرباح، تعزى النتيجة الضعيفة نسبياً على مستوى القطاع إلى عدد قليل من الشركات الخاسرة.

[47] يتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة على النحو المحدد في المادة رقم (12.1) من نظام شركات التمويل، على صافي إجمالي الخصوم.
[48] سجلت شركات التمويل المملوكة للبنوك نسبة أصول سائلة أعلى بكثير من المؤسسات المملوكة لغير البنوك.
[49] يتم تعريف نسبة صافي القروض المتعثرة على أنها القروض المتعثرة مقسومة على إجمالي القروض، ويتم خصم الفائدة المعلقة والمخصصات المحددة من البسط والمقام..
[50] وفقاً للمادة رقم (11.1) من نظام شركات التمويل، تتكون صناديق رأس المال الإجمالية من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة..

2.3 البنية التحتية المالية

واصل المصرف المركزي في العام 2022 جهوده للحفاظ على سلامة وفعالية ومرونة نظم الدفع، نظراً لدورها الرئيسي باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد. تُظهر نظم الدفع التي يديرها المصرف المركزي مستوى عالياً من الامتثال لمبادئ البنية التحتية للأسواق المالية، وذلك استناداً على أحدث تقييم ذاتي تم الانتهاء منه في عام 2021. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء اختبار القدرة على تحمل الضغط على أحد نظم الدفع الرئيسية في الدولة (انظر القسم 2.2). وتمت معالجة وتسوية ما مجموعه 276 مليون معاملة بقيمة 14.5 تريليون درهم من خلال نظم الدفع خلال العام. وشهد العام 2022 أيضاً تحولاً مهماً نحو أشكال المدفوعات الرقمية.

نظام الدفع والتسوية

القدرة التشغيلية لنظم الدفع في دولة الإمارات

يتم تشغيل نظم الدفع المتعددة التي يتم تصنيفها على أنها نظم الدفع ذات القيمة العالية (Large-Value Payment Systems) أو نظم الدفع للتجزئة (Retail Payment Systems)، من قبل المصرف المركزي.

الجدول 1.2.3: نظرة عامة على نظم الدفع في دولة الإمارات

نظم الدفع ذات القيمة العالية	نظم الدفع للتجزئة
نظام الدفع ذو القيمة العالية هو نظام لتحويل الأموال، يتم من خلاله إجراء حوالات مالية ذات قيمة عالية و/أو ذات أولوية عالية بين الكيانات المشاركة في النظام لحساباتهم الخاصة، أو بالنيابة عن عملائهم. ويمتلك المصرف المركزي مثل هذا النظام المعروف باسم نظام الإمارات لتحويل الأموال (UAEFTS)، كما يتولى تشغيله.	يتعامل نظام الدفع للتجزئة عادةً مع حجم كبير من المدفوعات منخفضة القيمة نسبياً في أشكال مختلفة، مثل الشيكات والحوالات الائتمانية والخصم المباشر ومعاملات الدفع بالبطاقات. ويمتلك المصرف المركزي ويقوم بتشغيل وإدارة نظم مدفوعات التجزئة التالية: • نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها (ICCS) • نظام الإمارات للخصم المباشر (UAEDDS) • نظام بوابة الدفع الإلكتروني (UAEPGS) • نظام مقسم الإمارات الإلكتروني (UAESWITCH) • نظام حماية الأجور (UAEWPS) • نظام تعليمات الدفع الفوري (IPI)

وقام نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها بمعالجة 22.7 مليون شيك بقيمة تبلغ 1.27 تريليون درهم، بارتفاع بنسبة 2.5% ونسبة 11.6% مقارنة بالعام الماضي، على التوالي.

الرسم البياني 1.2.3 الشيكات المقدمة من خلال نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها

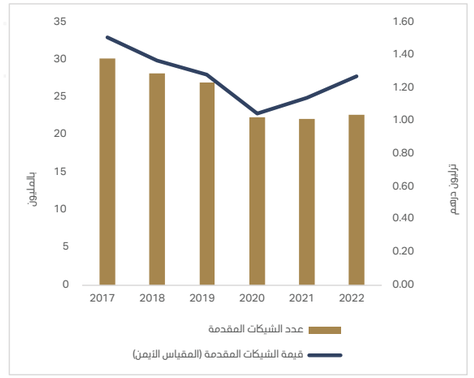

المصدر: المصرف المركزي

تجاوز نظام الإمارات لتحويل الأموال مستويات ما قبل الجائحة في العام 2022، كما سجلت كافة شرائح الأفراد والمؤسسات مكاسب قوية. وبلغت قيمة تحويلات الأفراد عبر هذا النظام 4.9 تريليون درهم، وذلك من خلال 74.5 مليون معاملة أجريت في العام 2022، بزيادة قدرها 26.9% من حيث القيمة وزيادة بنسبة 23.1% في الحجم مقارنة بالعام السابق. وبالمثل، بلغت قيمة الحوالات المؤسسية 7.8 تريليون درهم من خلال 0.6 مليون معاملة، بزيادة قدرها 36.2% في القيمة و17.9% في الحجم، على التوالي.

الرسم البياني 2.2.3: قيمة المعاملات من خلال نظام الإمارات لتحويل الأموال

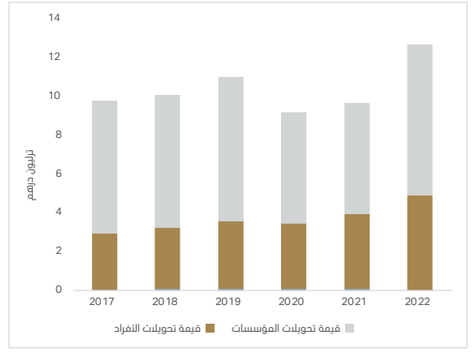

المصدر: المصرف المركزي

ارتفع حجم وقيمة نظام مقسم الإمارات الإلكتروني بنسبة 7% تقريباً، ليصل إلى 70.5 مليون معاملة بقيمة 108 مليار درهم، مقارنة بـ 66 مليون معاملة بقيمة 101 مليار درهم في العام 2021.

الرسم البياني 3.2.3: قيمة وعدد المعاملات عبر نظام مقسم الإمارات الإلكتروني

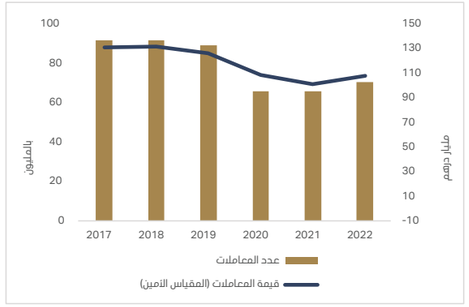

المصدر: المصرف المركزي

وارتفع عدد المعاملات من خلال نظام تعليمات الدفع الفوري بشكل ملحوظ، ليصل إلى 38.3 مليون معاملة بلغت قيمتها 101.2 مليار درهم في العام 2022، مقارنة بـ 21 مليون معاملة بقيمة 51.7 مليار درهم تم تسجيلها في العام 2021.

رسم البياني 4.2.3: قيمة وعدد المعاملات عبر نظام تعليمات الدفع الفوري

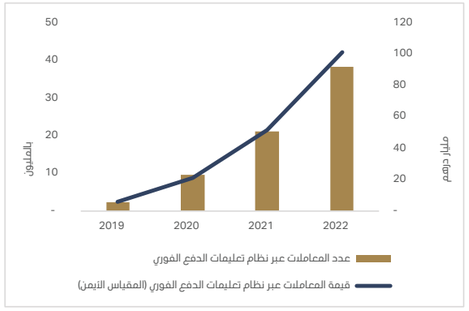

المصدر: المصرف المركزي

في العام 2016، تم استحداث نظام بوابة الدفع الإلكتروني للسماح للعملاء من التجار المتصلين بالخدمة دفع فواتيرهم عبر الإنترنت، من خلال الخصم المباشر من حساباتهم المصرفية عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية.

وأظهر النظام زيادة كبيرة في الاستخدام فور طرحه للخدمة، وبدأت الأرقام تتضاعف. وفي العام 2020، سجل النظام ما يقرب من 1.5 مليون معاملة بقيمة 6.6 مليار درهم. وفضلاً عن ذلك، حقق النظام إنجازاً بارزاً آخر في العام 2021 من خلال تسجيله ما يقرب من 2.5 مليون معاملة بقيمة 9.8 مليار درهم.

وفي العام 2022، عالج نظام بوابة الدفع الإلكتروني 2.7 مليون معاملة بقيمة 12.2 مليار درهم، ما يعكس زيادة بنسبة 4% من حيث العدد و24% في القيمة مقارنة بالعام السابق.

الرسم البياني 5.2.3: المعاملات المعالجة باستخدام نظام بوابة الدفع الإلكتروني

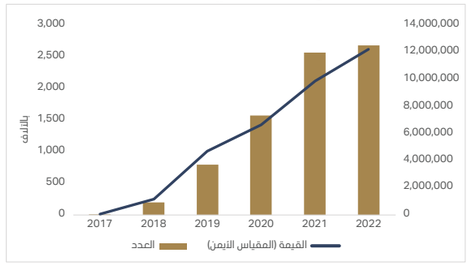

المصدر: المصرف المركزي

ارتفع متوسط عدد الموظفين المسجلين في نظام حماية الأجور إلى 5.2 مليون موظف في العام 2022 من 4.2 مليون موظف في العام 2021. وارتفع إجمالي مدفوعات الرواتب إلى 55.5 مليون في العام 2022 من 46.5 مليون في العام 2021، في حين ازداد إجمالي مدفوعات الرواتب إلى 249 مليار درهم من 212 مليار درهم. وارتفع أيضاً عدد الشركات المسجلة في 31 ديسمبر 2022 في النظام إلى 275,680 من 216,690، بزيادة قدرها 27% مقارنة بالعام 2021.

الرسم البياني 6.2.3: المعاملات من خلال نظام حماية الأجور

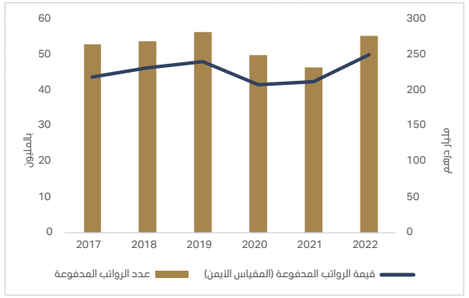

المصدر: المصرف المركزي

نفّذ نظام الإمارات للخصم المباشر 13.3 مليون معاملة بقيمة 86 مليار درهم في العام 2022، بانخفاض 4.2% في عدد المعاملات، في حين ارتفعت قيمة المعاملات بنسبة 9.4%.

الرسم البياني 7.2.3: المطالبات من خلال نظام الإمارات للخصم المباشر

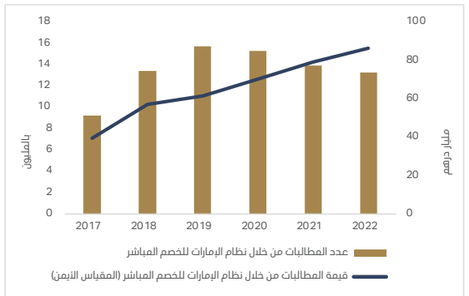

المصدر: المصرف المركزي

ولتعزيز قبول وسائل الدفع الإلكترونية، اعتمد المصرف المركزي ثلاثة تدابير إضافية مهمة في العام 2022 لتشجيع استخدامها.

وتمت زيادة الحد الأقصى للتحويلات باستخدام نظام تعليمات الدفع الفوري إلى 25,000 درهم من 10,000 درهم. وتم رفع الحد الأدنى لمعاملات نقاط البيع الخاصة بالبطاقات اللاتلامسية إلى 500 درهم من 300 درهم، وذلك بهدف تسهيل آلية المعالجة، وتقليل أوقات انتظار العملاء. وتم تحديد رسوم السداد التبادلية لمعاملات نقاط البيع الخاصة ببطاقة الخصم بقيمة مخفضة، وطلب تحويل المنفعة ذاتها إلى التجار.

التخفيف من مخاطر نظم الدفع

تمثل نظم الدفع العمود الفقري للبنية التحتية المالية لدولة الإمارات، وبناءً عليه يتولى المصرف المركزي مسؤولية ضمان تشغيلها بشكل آمن وبطرق سلسة لجميع المشاركين. ووضع المصرف المركزي مجموعة شاملة من الإجراءات لإدارة المخاطر في نظم الدفع التي يمتلكها ويتولى تشغيلها. ويتضمن هذا النهج المراقبة والإشراف عن كثب على نظم الدفع لتقييم المخاطر المرتبطة بها، واتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من المخاطر. وتُظهر نظم الدفع التي يقوم بتشغيلها المصرف المركزي مستوى عالياً من الامتثال لمبادئ البنى التحتية للأسواق المالية، بناءً على أحدث تقييم ذاتي اكتمل في العام 2021.

ويتولى المصرف المركزي صياغة وتنفيذ سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، مثل وضع حدود الائتمان ومتطلبات الضمانات لإدارة مخاطر الائتمان، والتأكد من وجود ترتيبات سيولة كافية لإدارة مخاطر السيولة.

ويتطلب المصرف المركزي تعزيز نظم الدفع بأطر عمل قوية لإدارة المخاطر التشغيلية، ووجود خطط لاستمرارية الأعمال، لضمان عمل الوظائف الحيوية في حالة حدوث أي انقطاعات للعمل أو كوارث.

وتم أيضاً وضع ضوابط الأمن السيبراني، لحماية نظم الدفع من التهديدات السيبرانية، وضمان سرية وسلامة وتوافر معلومات نظم الدفع.

ويرتبط المصرف المركزي بعلاقات تعاون مع الشركاء الرئيسيين التخرين، مثل البنوك المركزية الأخرى والهيئات التنظيمية والجهات القائمة على تشغيل نظم الدفع، لضمان عمل نظم الدفع بطريقة منسقة وفعالة.

وبالاعتماد على هذا النهج القائم على المخاطر، يضمن المصرف المركزي سلامة نظم الدفع وكفاءتها، ويسهم في الاستقرار المالي العام.

البنية التحتية للسوق المالي

الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع

حقق المصرف المركزي تقدماً كبيراً في العام 2022 في تنفيذ المكونات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع. وتم تطوير هذه الاستراتيجية في العام 2019 بهدف تصميم بنية تحتية للسوق المالي على مستوى عالمي، لتوفر من خلالها حلول دفع مبتكرة، وتعمل على تعزيز تجربة العملاء.

وتم إحراز تقدم كبير في منصة الدفع الفوري على وجه الخصوص، مع التخطيط لبدء التشغيل السهل للنظام في النصف الأول من العام 2023. ويتمثل الهدف من تصميم المنصة في تسهيل وتسريع المدفوعات الفورية، والسماح بتحويل الأموال على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، باستخدام الحسابات المصرفية وأرقام الهواتف المحمولة وأرقام التعريف وأنواع أخرى من البيانات التعريفية. وستسهل المنصة أيضاً المدفوعات المستندة إلى رمز الاستجابة السريعة، والعمليات الإلكترونية للخصم المباشر، بالإضافة إلى الشيكات الإلكترونية. وستسهم خدمات الدفع المبتكرة التي سيتم توفيرها على المنصة بدءاً من العام 2023 لفئات مختلفة من المستخدمين، في تعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز مالي إقليمي رائد من حيث الابتكار والامتثال لأفضل الممارسات والمعايير الدولية. علاوة على ذلك، ستوفر المنصة تجربة سهلة وسريعة وسلسة تلبي احتياجات المستهلكين والشركات، لتسهم في تطوير البنية التحتية المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالتوازي مع هذه التطورات، أكمل المصرف المركزي التأسيس الرسمي لشركة تابعة في العام 2022 تحت الاسم التجاري "شركة الاتحاد للمدفوعات"، والتي ستكون مسؤولة عن تطوير وتشغيل البنية التحتية للأسواق المالية على المستوى الوطني. وسيؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة تشغيل نظم الدفع وتمهيد الطريق نحو توحيد البنى التحتية للأسواق المالية الوطنية

.

المنظومة المحلية لبطاقات الدفع

ضمن خطته الهادفة لضمان المزيد من عمليات نظم الدفع المحلية، بدأ المصرف المركزي في العام 2022 تطوير المنظومة المحلية لبطاقات الدفع في دولة الإمارات. ويتوقع أيضاً أن يساعد هذا المشروع في تقليل التكلفة الاقتصادية للمدفوعات الإلكترونية، وتعزيز فعالية الرقابة، وضمان بقاء البيانات المتعلقة بالدفع على المستوى المحلي.

ويتبنى المصرف المركزي نهجاً مقسماً إلى مراحل في تنفيذ المنظومة، ويهدف أولاً إلى تمكين توجيه معاملات نقاط البيع المحلية من خلال نظام مقسم الإمارات الإلكتروني في المرحلة الأولى، يلي ذلك تصميم المواصفات وإطلاق البطاقات المحلية الكاملة التي تحمل علامة الإمارات في المرحلة الثانية.

تعزيز المدفوعات عبر الحدود

الاستعداد للانضمام إلى «آفاق» و«بنى»

بهدف تعزيز التجارة عبر الحدود، ودعم دور الإمارات كمركز مالي، عمل المصرف المركزي بنشاط في العام 2022 مع شركة المدفوعات الخليجية والمجتمع المالي في الدولة، لضمان الاستعداد للانضمام إلى «نظام المدفوعات الخليجية للتحويلات المالية السريعة المؤتمتة" (آفاق). وفي هذا الصدد، تم الانتهاء من اختبارات متعددة في العام 2022 مع البنوك المركزية والتجارية الخليجية الأخرى المشاركة في النظام، بهدف التوافق مع الموعد المستهدف للانضمام الفعال للنظام في مارس 2023.

وواصل المصرف المركزي العمل في خطته لإدخال البنوك التي تتخذ من دولة الإمارات مقراً لها في منصة المدفوعات العربية (بنى). ويعتبر المصرف المركزي أول مصرف مركزي يسهّل توفير السيولة بعملته للمشاركين في النظام. وفي العام 2022، انضم عدد من البنوك إلى النظام، وأصبح الدرهم الإماراتي عملة التسوية الأكثر استخداماً في «بنى»، مع زيادة حجم المعاملات التي تتم تسويتها باستمرار.

المخاطر السيبرانية

يعتمد النظام المالي العالمي بشكل كبير على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتيجة اتساع تبني الرقمنة والترابط البيني، حتى يتمكن من أداء الوظائف المهمة، بما في ذلك على سبيل المثال نظم الدفع والتسوية. إضافة إلى ذلك، وبالتوازي مع استمرار تطوير التقنيات المبتكرة بوتيرة متسارعة، ارتفعت التهديدات والحوادث والتكاليف السيبرانية المرتبطة بها في السنوات الأخيرة[51].

وإذا لم يتم وضع الضوابط المناسبة، يمكن أن تنتشر الحوادث السيبرانية، وما ينتج عنها من مخاطر تشغيلية أخرى على مستوى الشركات الفردية بشكل أكبر وأسرع، الأمر الذي قد يفرض تهديداً على الاستقرار المالي. ونتيجة لذلك، يجب التأكد من مرونة جميع البنى التحتية الرئيسية التي تؤدي وظائف حاسمة للنظام المالي، لتفادي تعرض الحلقة الأضعف للهجمات الخطيرة.

ومع أنه لا يمكن منع الحوادث السيبرانية بصورة تامة، إلا أن الإدارة الفعالة للمخاطر قد تساعد في الحد من حدوث الأعطال، كما تحمي الخدمات المالية المهمة أثناء الحوادث السيبرانية. وفي حال حدوثها، ينبغي مراقبة التهديدات الحالية باستمرار، وتحديد التهديدات الجديدة، والعمل على تحقيق التعافي من تبعاتها، والتعلّم منها باستمرار، من أجل تحسين عمليات إدارة المخاطر السيبرانية.

وحرصاً على دعم المرونة السيبرانية في دولة الإمارات، يقوم المصرف المركزي بتسهيل تبادل المعلومات ذات الصلة بالتهديدات، وتنسيق الاستجابة المحتملة للحوادث، وتقييم المرونة السيبرانية للجهات الخاضعة للرقابة بشكل دوري، والمساعدة في تطوير القدرة على الاستجابة للحوادث السيبرانية. ويتم ذلك كله من خلال مركز عمليات الشبكات والأمن السيبراني.

وعلى مستوى النظام بالكامل، يكون من الضروري للغاية فهم كيفية وقوع الحوادث السيبرانية وانتشارها وتفاقمها في القطاع المالي، وذلك من أجل التخفيف الفعال من تأثيراتها والوصول إلى التعافي التام من أضرارها. وبناءً على الأعمال السابقة التي تم إنجازها في العام 2021، أشرف المصرف المركزي على عملية محاكاة للهجمات السيبرانية على نطاق واسع في أواخر العام 2022 بالشراكة مع اتحاد مصارف الإمارات والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية في الدولة. وشهدت عملية العام 2022 مشاركة متزايدة من فرق أمن سيبرانية تابعة لبنوك إضافية على المستويين الكبير والمتوسط، إضافة إلى ممثلين عن البنوك المركزية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، والذين حضروا كمراقبين.

وعلى عكس اختبار الاختراقات التقليدية، تم تصميم الهجمات السيبرانية لتحاكي الهجمات السيبرانية الواقعية، وتحدي العمليات الحالية لتحديد هذا النوع من الحوادث واكتشافها والاستجابة لها بطريقة آنية. وتم الاسترشاد بأحدث التقنيات والأساليب والإجراءات المستخدمة من قبل الخصوم عند تصميم هذا السيناريو، للمساعدة في تحديد العوامل التي تشكل مصادر تهديد حقيقية. وتتطلب الاستجابة الفعالة للحوادث السيبرانية عملاً منسقاً من مجموعة متنوعة من الفرق المتخصصة داخل الجهات، إضافة إلى توفير الإشراف الكافي من الإدارة العليا. وتم تكرار الهيكل ذاته في الهجمات السيبرانية من قبل البنوك المشاركة.

وأظهرت العملية بشكل عام قدرة المشاركين على الاستجابة بفعالية للتهديدات السيبرانية في العالم الحقيقي، والأهم من ذلك، تم الكشف عن خبرات قيمة لتعزيز الاستعداد والتعاون في المستقبل.

ويلتزم المصرف المركزي بمواصلة جهوده لتعزيز المرونة السيبرانية للنظام المالي في دولة الإمارات، مع زيادة التقنيات والهجمات الإلكترونية من حيث العدد والتعقيد على مستوى العالم، حتى يتمكن من تحقيق هدفه المتمثل في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي بشكل فعال.

[51] وفقاً لتقرير المخاطر العالمية 2023 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى العديد من التقارير السابقة، يعتبر مجتمع الأعمال والأوساط الأكاديمية مخاطر الأمن السيبراني من بين المخاطر الخمسة الأولى في دولة الإمارات والعالم.

المرفق - المؤشرات المصرفية الرئيسية

	2020	2021	2022
Capital Adequacy			
نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1 رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	%14.8	%14.2	%14.4
نسبة رأس المال الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	%17.0	%16.0	%16.2
نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	%18.1	%17.1	%17.4
الربحية			
العائد على الأصول	%0.7	%1.2	%1.4
نسبة التكلفة إلى الدخل	%37.0	%36.4	%36.6
السيولة والتمويل			
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	%18.4	%19.6	%19.1
السلفيات إلى مصادر التمويل المستقر	%77.6	%77.3	%75.6
مؤشرات الإقراض			
نسبة القروض إلى الودائع	%95.0	%90.0	%84.6
نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية	%73.0	%72.0	%63.3
جودة الأصول			
نسبة صافي القروض المتعثرة	%3.6	%3.3	%3.0
نسبة تغطية المخصصات المحددة	%57.7	%60.0	%60.4
نسبة إجمالي تغطية المخصصات	%86.1	%87.0	%88.6

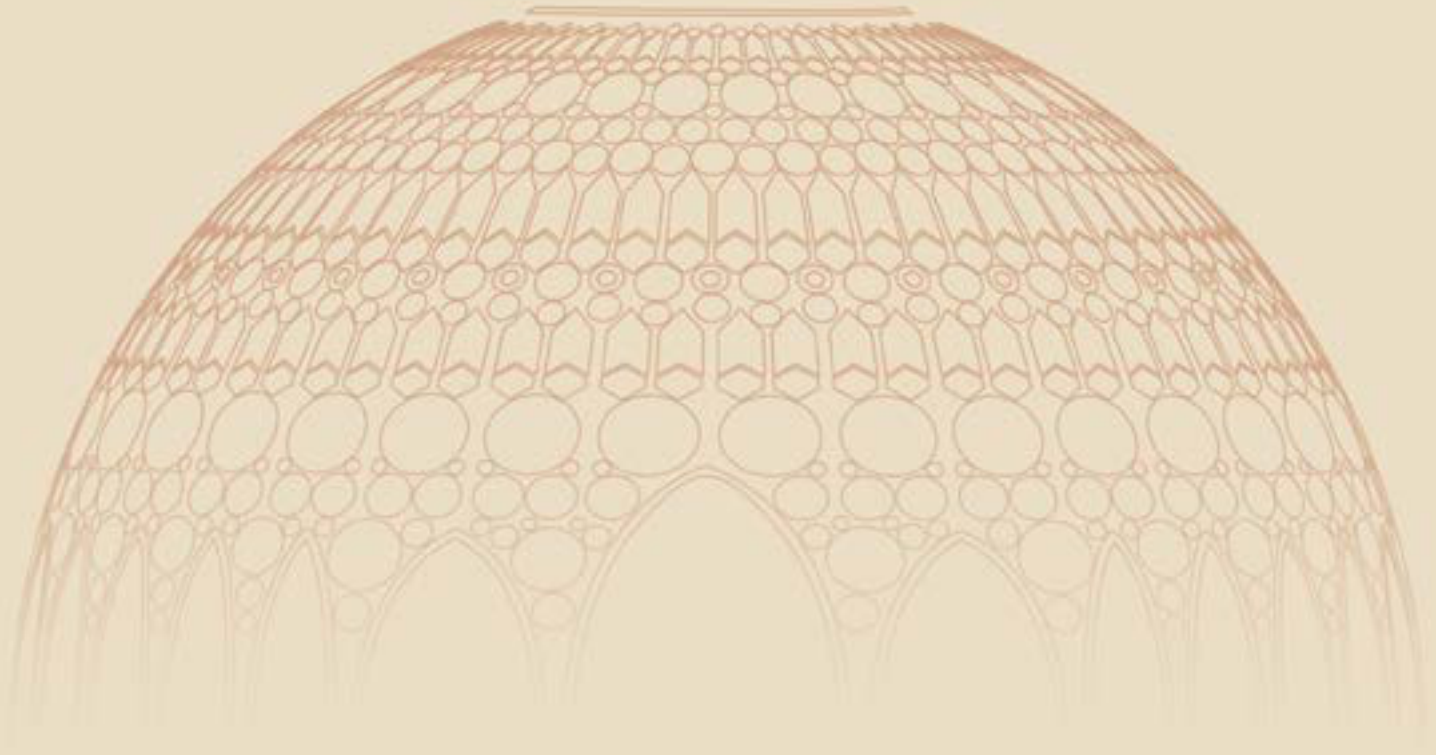

WWW.CENTRALBANK.AE